

التأييد الأميركي لإسرائيل ما زال ثابتاً وقوياً رغم اعتقاد البعض أنه ليس عميقاً كما كان سابقاً

صفحة (٣) من ٤

مؤتمر هرتسليا: الدعوة إلى وضع مفهوم أمني إسرائيلي جديد على ضوء التغيرات في المنطقة وازدياد التهديدات!

صفحة (٦) من ٧

المنتدى الإسرائيلي

الثلاثاء ١٧/٦/٢٠١٤م الموافق ١٩ شعبان ١٤٣٥هـ العدد ٣٣٥ السنة الثانية عشرة

المنتدى الإسرائيلي

ملحق نصف شهري يصدر عن



مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية
MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies

تحليلات إسرائيلية:

نتنياهو يستغل عملية اختطاف المستوطنين لتقويض المكانة المرموقة للرئيس عباس في الولايات المتحدة وأوروبا!

«عملية الاختطاف جاءت في سياق الصراع والعملية السياسية المتعثرة التي وصلت إلى طريق مسدود»*



قوة من جيش الاحتلال في حملة مدهامات في الخليل.

(رويترز)

استغل رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة، يوم الخميس الماضي، من أجل مواصلة التهمج على القيادة الفلسطينية وفي مقدمتها الرئيس محمود عباس (أبو مازن)، وعلى المصالحة بين حركتي فتح وحماس وتشكيل حكومة الوفاق الوطني التكنوقراطية.

وقال نتنياهو «إننا نعتبر أبو مازن والسلطة الفلسطينية الجهة المسؤولة عن أي هجوم على إسرائيل انطلاقاً من أراضيها سواء كانت في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) أو في قطاع غزة. والادعاء بأن السلطة الفلسطينية لا تتحمل أي مسؤولية كون الحادث قد وقع في منطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية ما هو إلا ادعاء باطل أساساً. إذ كانت السلطة الفلسطينية مسؤولة في حينه عن الاعتداءات التخريبية التي وقعت في أواسط البلاد - وجميعكم لا يزال يذكرها - لأنها تسيطر على مواقع انطلاق المخربين. ويتكرر الأمر ذاته في هذا الحادث أيضاً إذ انطلق المخربون من أراضي السلطة الفلسطينية وهي تتحمل بالتالي المسؤولية».

واعتبر نتنياهو لدى افتتاحه الاجتماع الأسبوعي لحكومته، يوم الأحد، أن بإمكانه هذا الصباح أن يقول إن من نفذ (عملية) الاختطاف هم نشطاء حماس» في الضفة الغربية، وتوعد بأنه «ستكون لذلك تبعات خطيرة. فهذه حماس نفسها التي شكل أبو مازن حكومة وحدة معها».

لكن قسماً كبيراً من وسائل الإعلام الإسرائيلية استهجن تصريحات نتنياهو، واعتبر المحلل العسكري في موقع «يديعوت أحرونوت» الإلكتروني، رون بن يشاي، أن إعلان نتنياهو يهدف إلى خدمة غايتين: ممارسة ضغوط على حماس ومهاجمة المصالحة الفلسطينية الداخلية.

وأشار المحلل إلى أن إسرائيل استخدمت وسائل عقاب جماعية بحق المواطنين الفلسطينيين، بعد أن فرضت طوقاً أمنياً على الضفة ومنعت خروج خمسة آلاف فلسطيني إلى العمل داخل إسرائيل، ومنعت خروج الفلسطينيين دون سن الخمسين عاماً من الضفة إلى الأردن.

ورأى بن يشاي أن هذه الوسائل وغيرها، وبضمنها إغلاق معبري بيت حانون وكرم أبو سالم في قطاع غزة والغارات الجوية ضد مواقع في القطاع بإدعاء أنها تابعة لـ«حماس»، «غايتها ممارسة ضغوط على حماس وقيادتها، رغم أنه لم يثبت بعد وجود علاقة واضحة بين الحركة والخاطفين».

وأضاف هذا المحلل أن «هذه الضغوط هي ضغوط نفسية، ومن شأن السكان الفلسطينيين الذين يعانون منها أن يفقدوا المعلومات الاستخباراتية بسهولة أكبر في أعقابها. وتحميل حماس المسؤولية غايتها تمكين إسرائيل من ممارسة هذه الضغوط بصورة مدروسة، ومن دون فقدان الشرعية الدولية بسبب هذه الإجراءات». وتابع أن «الهدف الثاني هو سياسي - دعائي، فبالإمكان ملاحظة أن نتنياهو يستخدم الاختطاف من أجل مواصلة هجومه ضد المصالحة، لكن الأهم من ذلك، أن الهدف الحقيقي هو التسبب بتراجع المكانة المرموقة التي يتمتع بها أبو مازن لدى الإدارة الأميركية ولدى دول أوروبا. ولعبة الاتهامات التي بدأت في فترة المفاوضات تتواصل الآن أيضاً، وحادثة الاختطاف تشكل ذخيرة له (لنتنياهو) وتمتعه رافعة لذلك».

ورأى بن يشاي، المعروف بقربه من الدوائر الأمنية الإسرائيلية، أن «حاجة رئيس الحكومة والمجلس الوزاري السياسي- الأمني المصغر لأن يحظى بشعبية دولية من أجل ممارسة ضغوط على حماس والفلسطينيين من أجل تحرير المخطوفين هو أمر مفهوم ومبرر، وموضوعياً واستخباراتياً، في المقابل، فإن الجهد الذي يبذله نتنياهو في هذه القضية من أجل نزع رصيد أبو مازن هو أمر غير مبرر وليس ذكياً».

وأردف أن «أبو مازن لا يتحمل مسؤولية الاختطاف، حتى لو نفذتها حماس، التي تجري عملية مصالحة معه، والمنطقة (أ) الواقعة تحت سيطرة السلطة وخرج منها على ما يبدو الخاطفون، هي في الحقيقة ليست تحت سيطرته، وإنما هي في الحقيقة تحت سيطرة إسرائيل، قانونياً وفعلياً وأمنياً. وعندما يدخل الجيش الإسرائيلي إلى نابلس أو أرام الله من أجل تنفيذ اعتقالات، وهو يفعل ذلك أسبوعياً

تقريباً، فإنه يفعل ذلك لأن إسرائيل هي قوة احتلال في المنطقة والمسؤولة العليا عن الأمن فيها، ومن خلال اتفاقيات التنسيق الأمني مع الفلسطينيين، ويدخل الجيش الإسرائيلي إلى هناك من دون تأخير أو أثر، ولذلك فإن أبو مازن ليس مسؤولاً أكثر من إسرائيل عن إحباط الاختطاف قبل حدوثه».

ورأى المحلل أن «هناك سبباً آخر لم يكن من المناسب سببه أن يهاجم نتنياهو أبو مازن وهو حقيقة أنه توجد لديه ولدى إسرائيل مصلحة مشتركة، وهي كشف الخاطفين وإعادة المخطوفين. فإذا كنت تريد تنسيقاً أمنياً حقيقياً، ليس بإمكانك اتهام شريكك في هذا الموضوع. والإعلان عن أبو مازن أنه متهم بالاختطاف هو عمل ليس حكيماً وليس عادلاً. وجدير بأن تسقط هذه الحملة عن أجندة رئيس الحكومة، ومن الأفضل التركيز على الجهود الاستخباراتية وممارسة الضغوط بدلا من البحث عن المرء من الأعداء لنفسنا».

وأشارت تحليلات أخرى إلى أن عملية الاختطاف جاءت في سياق الصراع والعملية السياسية المتعثرة التي وصلت إلى طريق مسدود متهمه نتنياهو، ولو بشكل مبطن، بالوضع الذي آلت إليه الأمور.

ورأى المراسل السياسي في «هارتس»، باراك رافيد، أنه «إذا كان هناك شيء تعلمناه عن نتنياهو في السبعينيات الخمس الأخيرة فهو أنه يعيش من الأزمات القومية. فحالات طوارئ، وكوارث طبيعية وعمليات عدائية تشحن بطارياته بطاقة وتجعله يعمل بسرعة ونجاحة».

وأضاف أنه على الرغم من المشاورات الأمنية التي عقدها وتقييمات الأوضاع التي استمع إليها، «إلا أنه ليس لدى نتنياهو الكثير ليفعله من أجل العثور على المخطوفين، وببذل الشيايك والجيش الإسرائيلي جهوداً كبيرة. لكن في هذه المرحلة ليس لديهم طرف خيط استخباراتي نوعي، وفيما الوضع على هذا النحو، فإن كل ما تبقى لنتنياهو هو تصعيد الحدث لصالح معركته الدعائية ضد حكومة الوحدة الفلسطينية. فمذ التوقيع على اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، لم

يفوت نتنياهو فرصة من أجل مهاجمة الرئيس الفلسطيني محمود عباس ودول العالم التي اعترفت بالحكومة الجديدة».

وصعد نتنياهو من شدة تهمجته «عندما ادعى أن عملية الاختطاف هي نتيجة لتشكيل حكومة الوحدة وحمل عباس المسؤولية. ونتنياهو يعرف جيداً أنه لا يوجد مشترون كثير لهذه البضاعة، في هذه الأثناء».

ووصف رافيد نتنياهو بأنه «يسير على حبل رفيع»، وحذر من أن «تهمجته ضد عباس والسلطة من شأنها أن تلحق ضرراً بالتنسيق الأمني مع أجهزة الأمن الفلسطينية، وقضية الاختطاف موجودة في بدايتها وحسب، وبالتأكيد أنه ربما، عاجلاً أم آجلاً، ستحتاج إسرائيل إلى مساعدة السلطة، تكلمنا حدث في أحداث مشابهة في الماضي، وكلما تصاعد خطاب نتنياهو، قد تتراجع محفزات الفلسطينيين للمساعدة».

ولفت رافيد إلى أن عملية الاختطاف حققت المخاوف التي تكلم عنها وزير الخارجية الأميركي جون كيري «عندما حذر عدة مرات في الأشهر الأخيرة من تدهور أمني وحتى من انتفاضة ثالثة إذا لم تتخذ إسرائيل والفلسطينيون قرارات صعبة تقود إلى انطلاقها في عملية السلام، والكثيرون في حكومة إسرائيل، مثل وزير الدفاع، موشيه يعلون، ووزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، وصفوه بالمسيحي والمهوس وادعوا أنه يحاول إخافة إسرائيل من أجل إرغامها على تقديم تنازلات. ومهما كانت محفزات كيري، فإن تقييمه للوضع حيال المخاطر المحدقة بالجمود السياسي كانت دقيقة».

وحذر رافيد من أنه «إذا كان تفجير المفاوضات مع الفلسطينيين أوجد لنتنياهو تهديداً أمنياً خطيراً يتمثل بضغط دولية وعزلة متزايدة، فإن حادثة الاختطاف تخلق تهديداً أمنياً إستراتيجياً ليس أقل من ذلك، وإذا خرجت الأمور عن السيطرة، فإن نتنياهو قد يجد نفسه يفقد الكنز الأساس لسنوات وابتئنه الخمس، حتى الآن، وهو الهدوء النسبي في الضفة الغربية».

مقابلة خاصة مع المدير العام الأسبق لوزارة الخارجية الإسرائيلية

ألون ليئيل لـ «المنتدى الإسرائيلي»: عملية خطف المستوطنين الثلاثة ليست مفاجئة وينبغي التعامل مع سياقها السياسي!

كتب بلال ضاهر:

ساحة العنف. ويتابن هذا الشعور بسبب النجاحات التي حققها الفلسطينيون على المستوى السياسي، وأيضاً على ضوء الحقيقة أن الفرق في قوة الجانبين تجعل الفلسطيني يفكر بأنه لو استخدم العنف فإنه سيصطدم بقوة إسرائيلية شديدة جداً. ولذلك اعتقد أن الكثيرين من الإسرائيليين قدروا أنه لن تتدخل انتفاضة ثالثة، وأنا بينهم، وأن وجهة الفلسطينيين هي نحو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، لأنه بإمكان الفلسطينيين أن يحققوا نجاحاً أكبر هناك. كذلك فإن قضية الخطف الحالية، هي ليست نوعاً من عنف الانتفاضة. ولا أعرف إلى أين ستصل الأمور، وربما هذا حدث موضعي وحسب. وطوال الفترة الماضية كانت إسرائيل تعلن عن إحباط عملية خطف هنا وأخرى هناك، ولذلك فإني اعتقد أن هذا الوضع هو جزء من حياة الإسرائيليين. ويحصل الإسرائيليون على معلومات كثيرة حول محاولات خطف وإحباط عمليات. وهذه المرة نجحوا في تنفيذ عملية خطف، وهذا الأمر يسبب إحباطاً في إسرائيل، لكن هذه العملية لم تكن مفاجئة».

(*) كيف ينظر الإسرائيليون إلى قضية الأسرى الإداريين المضررين عن الطعام؟

ليئيل: «يوجد هنا نقاش إسرائيلي داخلي وعام حول الأسرى. وحتى أن هناك سجلاً حاداً حول مشروع قانون إطعام الأسرى المضررين عن الطعام عنوة. ولا شك أنك رأيت موقع الأطباء المعارض لهذا القانون. واعتقد أن اليسار يعارض ذلك، واعتقد أننا وصلنا إلى وضع معقد للغاية في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني بالنسبة لإسرائيل. وحقيقة أنه لا توجد مفاوضات، وحقيقة أن حماس وفتح شكلتا حكومة وحدة، وأن معظم دول العالم، بمن في ذلك الأميركيون، يرون بإسرائيل المتهمه الأساسية في انهيار المفاوضات، خلق نوعاً من الخلفية وضع إسرائيل الصعب في الحلبة الدولية. ولذلك فإن

فإن الحساسية حيال وضع هؤلاء الأسرى هي هائلة، بمعنى أنه إذا أدى الإضراب عن الطعام، لا سمح الله، إلى موت أسير، فإن هذا سيخلق بإسرائيل ضراً كبيراً جداً في الحلبة الدولية. وهناك هلج إسرائيلي حيال ذلك، والأمر نفسه بالنسبة لعملية الخطف، فقد وقعت على خلفية وضع إسرائيل الصعب في الحلبة الدولية. ولذلك فإن الشعور هنا، وهذا يستند إلى الواقع، هو أن العالم غير مجال تجاه هذه العملية، وهذا نابع من عدة أسباب بينها الوضع في العراق والموندنيل، والشعور هو أنه لو حدث أمر كهذا في أيام عادية لاهتمت العالم بذلك أكثر، وأنا أحاول وضع عملية الخطف في سياقها السياسي. وفي السياق السياسي توجد عوامل خارجية وأخرى داخلية، وبكل ما يتعلق بالعوامل الخارجية فإن إسرائيل موجودة في فترة غير مريحة أبداً.

ليئيل: «ماذا يمكنكم من ذلك؟ هذه مسألة شخصية بالنسبة للعائلات، حتى الآن، وهناك نوع من التضامن والتعاطف على المستوى الإنساني. كما أنه في هذه الأثناء يبحث الجيش الإسرائيلي عن هؤلاء الفتية، ولذلك يبدو لهم أنه ليس مناسباً أن تهاجم الحكومة في وضع كهذا، وأنا أتفهم أنه يصعب على سياسيين من اليسار التحدث في الموضوع، لكن من الجهة الثانية، فإني أرى أن كبار الصحافيين يربطون عملية الخطف بالإفصالات السياسية الإسرائيلية. وهم يكتبون بشكل صريح أن التعتن الإسرائيلي أدى إلى تنفيذ هذه العملية. كذلك أنا أقرأ وأستمع إلى الصحافيين اليمينيين الذين ينفلتون ضد الصحافيين اليساريين وحتى أنهم يتهمونهم بالخيانة. وبالمناسبة، نظرية اليمين تعتبر أن لا علاقة لعملية الخطف بالصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، وأن تنظيم القاعدة يقتل ويخطف كيفما يشاء ولا علاقة لها بغيره بأي شيء».

كلمة في البداية

في أعقاب عملية الاختطاف

جدل حاد حول مشروع القانون الذي

يمنع منح عفو عن أسرى فلسطينيين

وقعت عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة بالتزامن مع سجال دائر في إسرائيل حول مشروع قانون يمنع منح عفو عن أسرى فلسطينيين، من أجل منع صفقات تبادل أسرى في المستقبل.

ويأيد إلى مشروع القانون هذا حزب «البيت اليهودي» اليميني المتطرف والذي يرأسه وزير الاقتصاد، نفتالي بينيت، وكانت اللجنة الوزارية لشؤون سنن القوانين قد صادقت على مشروع القانون هذا الأسبوع الماضي وحولته إلى الكنيست وتم إقراره بالقراءة التمهيدية.

وفي غضون ذلك أعلن وزير الخارجية الإسرائيلي، أفيغدور ليرمان، أن إسرائيل لن تعقد صفقات تبادل أسرى في المستقبل.

وكشفت القناة الثانية للتلفزيون الإسرائيلي، مساء السبت الماضي، عن نبوءة تحققت لرئيس الموساد، تامير باردو، ووفقاً للقناة التلفزيونية، فإن باردو، ومسؤولين أمنيين إسرائيليين آخرين شاركوا في اجتماع للكابنيت، قبل أسبوعين، حاولوا إقناع بينيت وأعضاء الكابنيت بعدم سن قانون يمنع العفو عن الأسرى.

وأعطى باردو كتمثال عملية اختطاف لتلميذات من مدرسة للبنات في نيجيريا على أيدي المنظمة الإرهابية «بوكو حرام». وتوجه باردو إلى بينيت وباقي الوزراء وسألهم «ماذا ستفعلون إذا تم بعد أسبوع اختطاف ثلاث فتيات بسن ١٤ عاماً من إحدى المستوطنات؟ هل ستقولون إنه يوجد قانون ولن نطلق سراح مخربين؟».

وتطرق إلى هذا الموضوع المحلل السياسي، دان مرغليت، في صحيفة «يسرائيل هيوم» المقربة من نتنياهو، وحتى مرغليت، الذي من بين أولى مهاتمه الدفاع عن مواقف نتنياهو وتبريرها، رأى أن «الحكومة ستمتحن مع مرور الوقت».

وأردف أنه «إذا كان الحديث يدور عن اختطاف وليس عن كارثة رهبية أكثر، هل ستكون لدى الحكومة قوة من أجل التمسك بشجاعة برأيها الحالي الذي يرفض التحدث مع المخربين؟ وهل ستتبنى توصيات اللجنة برئاسة (رئيس المحكمة العليا الأسبق) مئير شمعار حول هذا الموضوع رغم أن النقاش حوله لم ينته بعد؟».

وأضاف مرغليت أن «نتنياهو أشار إلى أبو مازن على أنه المسؤول عما يحدث في المناطق التي يديرها في يهودا والسامرة... الادعاء صحيح، لكن ليس واضحاً ما إذا كان هذا الأمر سيجعل أبو مازن يتمتع عن احترام تعهداته والاستمرار في التعاون الأمني مع إسرائيل، إذ ربما يستغل أقوال رئيس الحكومة ويحدد إسهامه المطلوب بالكشف عن منفذي هذه العملية، وإذا حدث هذا فإننا الخاسرون، رغم أن موقف رئيس الحكومة في الحلبة الدولية يخدم الادعاء الإسرائيلي جيداً».

وربط مرغليت عملية الاختطاف بالسياق العام للصراع والعملية السياسية، وكتب أنه «يوجد منطوق بالادعاء أن رفض إسرائيل تقليص البناء في المستوطنات أدى إلى تسريع وقف المفاوضات السياسية».

وعلق رئيس الشباك السابق، يوفال ديسكين، على موضوع تبادل الأسرى. ودعا في تعليق في «يديعوت أحرونوت» إلى عدم استخدام القوة الزائدة ضد الفلسطينيين، في أعقاب الاختطاف. «وكاننا لا نمارس ما يكفي من القوة في الأوضاع العديدة، ومن تواجد هناك لسنوات طويلة مثلي بإمكاننا أن يشهد على ذلك».

لكن ديسكين دعا إلى «التفكير في التوقف عن إطلاق سراح مخربين مقابل جثود مطوفين، أو وقف إطلاق سراح أسرى بدلا من تجميد البناء في المستوطنات خلال المحادثات مع الفلسطينيين. فعمليات الإفراج هذه هي المحرك الأساس لعمليات اختطاف أخرى».

ورأى الصحافي الإسرائيلي جدهعون ليفي أن حكومة نتنياهو استدعت تنفيذ عملية اختطاف المستوطنين الثلاثة، بسبب تعنتها في كل ما يتعلق بسياساتها تجاه الفلسطينيين. وكتب ليفي في مقاله الأسبوعي في صحيفة «هارتس»، أول من أمس، أنه «مهما يحدث، وإذا خرجوا (المخطوفون) بسلام أو لا، وإذا كان المسؤول عن تنفيذ العملية الجهاد العالمي أو المحلي، فإنه لا يمكن تجاهل سياق العملية. وربما تكون قد نزلت بصورة مفاجئة على أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية المثبتة من شدة تطورها، لكن ليس بإمكانها مفاجأة أحد».

وشدد ليفي على أن «من يرفض بعناد إطلاق سراح أسرى فلسطينيين، وبعضهم مسجون منذ عشرات السنين، وقيل التوقيع على اتفاقيات أوسلو، وبعضهم تعهدت إسرائيل بإطلاق سراحهم، ومن يسجن معتقلين لسنوات بدون محاكمة: -ومن يتجاهل الإضراب عن الطعام الذي يخوضه الأسرى الإداريون، الذين يحتضر قسم منهم في المستشفيات، ومن يعززم إطعامهم عنوة، ومن يسعى إلى سن قوانين جارفة ضد إطلاق سراحهم - عليه ألا يتظاهر بأنه فوجئ أو تزعرع من عملية الاختطاف. فهو الذي استدعاها».

دليل موجز لمراحل الاستيطان الإسرائيلي



الاستيطان، وقائع عدوانية على الارض.

(أغب)

ليس بالإمكان بناء مستوطنات عليها. لكن هناك قضايا موجودة في المحاكم الإسرائيلية وبطالب فيها مالكو الأرض الفلسطينيون «الغائبون» بإخراج مستوطنين من أراضيهم أو عقاراتهم.

خط أرزق/ طاقم الخط الأزرق: طاقم يعمل في «الإدارة المدنية» منذ ١٥ عاما، ومهمته رسم الحدود الدقيقة لـ «أراضي الدولة». ويضم هذا الطاقم خبراء في القانون والجغرافيا الذين يبدقون في إعلانات جديدة وقديمة لهذه الحدود.
أراضٍ مصادرة: أراضٍ بملكية فلسطينية خاصة صادرتها سلطات الاحتلال بادعاء أن ذلك لخدمة مصالح عامة مثل شقّ شوارع. ووفقًا للقانون فإنه لا يمكن مصادرة أراضٍ لصالح مشاريع استيطانية، وأي مشروع يجب أن يستخدم لصالح المستوطنين والفلسطينيين.
صادر الاحتلال الإسرائيلي أراضي خاصة من أجل إقامة مستوطنات فيها، مثل مستوطنة «عوفرا»، وترعّم إسرائيل أنها توقفت عن ذلك منذ العام ١٩٧٠.

أراضٍ تم الاستيلاء عليها: درجت سلطات الاحتلال على الاستيلاء على أراضٍ «لاحتياجات عسكرية» وبعد ذلك إقامة مستوطنات عليها. وتدعي إسرائيل أنها أوقفت هذا الأمر في العام ١٩٧٩. والفرق الأساس بين الاستيلاء على الأرض ومصادرتها هو الادعاء بأن الاستيلاء يكون مؤقتًا بينما المصادرة تكون دائمة، لكن مستوطنة «يتسهار» على سبيل المثال، أقيمت على أرض استولى عليها الجيش «لاحتياجات عسكرية».

أراضي العدو: أراضٍ بملكية يهودية انتقلت إلى أيدي حارس الاملاك الأردني لاملاك العدو. وهذه الأراضي تقع في مدينة الخليل بالأساس. وتدير هذه الأراضي «الإدارة المدنية» في إطار دائرة حارس أملاك العدو.

تصريح لصفقة: وفقا للأمر العسكري الإسرائيلي رقم ٢٥ من العام ١٩٦٧، يحظر إبرام صفقة أراضٍ في الأراضي المحتلة من دون تصريح بذلك من القائد العسكري الإسرائيلي. ومخالفة هذا الأمر هي مخالفة جنائية. لكن هذه واحدة من المخالفات الكثيرة التي لا تطبق سلطات الاحتلال القانون بشأنها، لأن جميع الصفقات من هذا النوع، وتكون مزورة عادة، تنتهي بتسرب أراضٍ فلسطينية لمستوطنين.

سجل التراخيص: ليس بإمكان مستوطن استصدار وثيقة طابو تمنحه حقوقًا في أرض ممام عليها البيت الذي يقيم فيه. وبدلا من ذلك، هناك «سجل التراخيص» الذي تديره الهيستدروت الصهيونية أو أية هيئة صهيونية أو إسرائيلية أخرى أقامت المستوطنة، وتُسجّل في هذا السجل المساحة التي يمتلكها المستوطن. وبالوصول إلى التراخيص في هذا السجل يصبح بإمكان المستوطن الحصول على قرض إسكان حكومي.

البناء الاستيطاني القروي، لأن الأرض فيه تُسَلَّم للهيستدروت الصهيونية التي تسلم بدورها الأرض إلى المستوطنة التي بإمكانها البدء بأعمال بناء لدى حصولها على تصريح البناء.

منطقة نفوذ المستوطنة: يتم تحديد منطقة نفوذ المستوطنات بموجب أمر صادر عن القائد العسكري الإسرائيلي للضفة الغربية. وخلافاً للوضع داخل إسرائيل، فإن المنطقة الفارغة بين مستوطنة وأخرى ليست مشمولة ضمن مسطحات السلطات المحلية للمستوطنات وإنما تديرها «الإدارة المدنية».

البناء غير القانوني: أعمال بناء في منطقة لا توجد فيها «خريطة هيكلية لبناء مدينة»، أو أعمال بناء تتعارض مع تعليمات «خريطة هيكلية لبناء مدينة»، والبناء لا يتطرق إلى مبنى بالضرورة، وإنما قد يكون جداراً أو شارعا أو خيمة أو حاخلة تم تحويل استخدامها للسكن. وفي المكان الذي لا توجد فيه «خريطة هيكلية لبناء مدينة» لا يمكن تنفيذ أعمال بناء قانونية فيه. وفي المكان الذي تسري عليه «خريطة هيكلية لبناء مدينة» ينبغي مساواة البناء مقابل تصريح البناء الذي تم إصداره.

التمييز بناء غير قانوني: إعداد خريطة هيكلية بأثر رجعي، تتلاءم تماما مع البناء الذي تم تشييده. وبعد المصادقة على الخريطة الهيكلية يتم إصدار تصاريح بناء بأثر رجعي.

تطبيق قوانين التخطيط والبناء: السلطة المحلية في المستوطنات هي التي تطبق قوانين البناء على المناطق التي تسري عليها خريطة هيكلية مصادق عليها. وعلى سبيل المثال، إذا أقدم شخص على بناء شرفة في مستوطنة «معاليه أدوميم» فإن تطبيق القانون يكون من صلاحية بلدية المستوطنة. وفي حال شيد شخص ما بناء خارج مسطح الخريطة الهيكلية المصادق عليها في «معاليه أدوميم»، فإن تطبيق القانون ضده يكون من صلاحية وحدة المراقبة التابعة لـ «الإدارة المدنية».

أمر بوقف العمل: أمر مخؤل مراقب من قبل «الإدارة المدنية» بإصداره عندما يشخص بناء غير قانوني. وفي هذه الحالة يتعين على متلقي الأمر أن يوقف أعمال البناء والامتثال أمام لجنة فرعية لمراقبة التخطيط والبناء.

أمر هدم: منفذ أعمال البناء يمثل أمام اللجنة وبإمكانه الادعاء أن أعمال البناء قانونية. وإذا ما تم قبول ادعائه، يتم إلغاء أمر وقف العمل. وفي حال

لم توافق اللجنة على الإذاعات فإن الأمر يصبح أمر هدم البناء. ويشار إلى أن «الإدارة المدنية» مسؤولة عن المناطق «ج» في الضفة الغربية، التي توجد فيها قرى فلسطينية. وهي ترفض دائما ادعاءات الفلسطينيين، ولذلك تصدر أوامر هدم في هذه القرى. وفي المقابل، توافق «الإدارة المدنية» في

الغالبية العظمى من الحالات على ادعاءات المستوطنين، وتمتنع عن هدم مبان أو يتم تضييضاها. خاصة في البؤر الاستيطانية العشوائية.

أمر استخدام بمفعول رجعي: تم البدء باستخدام هذا الأمر في الأعوام الأخيرة ويسمح للقائد العسكري للضفة الغربية بإخراج مستوطنين غزو أراضٍ زراعية فلسطينية، حتى لو يقدم مالك الأرض الفلسطيني شكوى.

بؤرة استيطانية عشوائية: عرّف تقرير البؤر الاستيطانية العشوائية، الذي أعدته الحكومة الإسرائيلية في النهاية العامة الإسرائيلية، طالبا ساسون، بأمر من رئيس حكومة إسرائيل الأسبق، إريئيل شارون، في العام ٢٠٠٢. أربعة معايير تكون المستوطنة غير قانونية من دون توفرها. واعترف المستشار القانوني السابق للحكومة الإسرائيلية، مناحيم مرزور، بهذه المعايير، وهي: إعلان حكومة إسرائيل عن إقامة مستوطنة.

بالإمكان البناء في أرض بحيث تكون «بملكية» الدولة أو «بملكية يهودية». أن تكون للمستوطنة منطقة نفوذ حددها القائد العسكري الإسرائيلي للضفة.

وجود «خريطة هيكلية لبناء مدينة» سارية المفعول.

وتوجد مستوطنات عديدة لا تستجيب لهذه المعايير، مثل مستوطنتي «عوفرا» و«إيتبار». وهناك من يعتبروا أن أي بؤرة استيطانية أقيمت بدون تصريح بعد العام ١٩٩١ عشوائية بادعاء أن حكومة إسرائيل توقفت بصورة رسمية عن إقامة مستوطنات جديدة في ذلك العام.

أمر حصر نطاق: هذا الأمر موجود منذ العام ٢٠٠٢. وبإمكان القائد العسكري إخلاء أي شخص أو مبنى أو أراضٍ من منطقة معينة فرض عليها «حصر نطاق» وتم إصدار أمر حصر نطاق. ضد عدد من البؤر الاستيطانية العشوائية لكن لم يتم تطبيق هذا الأمر.

أرض خاصة مسجلة في الطابو: (وفق تقرير «هآرتس») ثلث الأراضي في الضفة الغربية تم تسجيلها باسماء فلسطينيين في الطابو الأردني، وهي تقع بالأساس في مناطق غور الأردن وجنين وطولكرم ورام الله. وتعترف سلطات الاحتلال الإسرائيلية بهذا التسجيل وتعتبره ساري المفعول

أعلن رئيس حكومة إسرائيل، بنيامين نتنياهو، مؤخرا، عن بناء ٣٣٠ وحدة سكنية في المستوطنات في الضفة الغربية والقدس الشرقية، بينها تسويق عطاءات لبناء ١٥٠ وحدة سكنية ودفع مخططات لبناء ١٨٠٠ وحدة سكنية أخرى. وجاء هذا الإعلان ردا على تشكيل حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني في أعقاب المصالحة بين حركتي فتح وحماس.

وقالت صحيفة "هآرتس" إن جزءا من هذه الوحدات السكنية الاستيطانية الجديدة سيبنى في بؤر استيطانية عشوائية تم تضييضاها.

وينضم النشر عن هذه المشاريع الاستيطانية إلى مشاريع عديدة أخرى مشابهة، تم الإعلان عنها في الفترة الأخيرة وتشمل توسيع مستوطنات ورسم "خط أرزق" ومصادرة أراضٍ من خلال الإعلان عنها بأنها "أراضي دولة" وما إلى ذلك.

وفيما يلي دليل للمصطلحات التي توضح المراحل التي تمر بها المخططات الاستيطانية، بدءا من إعلان حكومة إسرائيل عنها وحتى مشاريع تنفيذ البناء على الأرض.

مجلس التخطيط الأعلى: هيئة تعمل في إطار «الإدارة المدنية» التابعة للجيش الإسرائيلي ومقرها في مستوطنة "بيت إيل". وهذه الهيئة هي المخولة فقط بالمصادقة على خريطة هيكلية للمستوطنات. ويرأس هذه الهيئة حاليا المهندس دانيئيل حاييمي، وهو مستوطن، وتضم في عضويتها خبراء متخصصين في مجالات مختلفة من «الإدارة المدنية» وخبراء قانون من الجيش.

خريطة هيكلية: هي خريطة هندسية لمنطقة معينة، وتشمل أنظمة حول تصنيف الأرض التي سيتم تنفيذ المشروع الاستيطاني عليها، مثل البناء للأعلى والمناطق العامة وما إلى ذلك، وعدد الوحدات السكنية وخطوط البناء وجوانب بيئية ومواصلات وغيرها.

لجنة تخطيط وبناء محلية: مصادقة مجلس التخطيط الأعلى على خريطة هيكلية ليس كافيا لإصدار تصريح بناء. ولذلك ينبغي إعداد خريطة هيكلية مفصلة والمصادقة عليها في لجنة تخطيط وبناء تعمل في إطار السلطة المحلية، وتنشط في المستوطنات لجان تخطيط وبناء مستقلة.

مراحل التخطيط المختلفة

تقضي الإجراءات السارية على المستوطنات في الضفة الغربية بأن يصادق وزير الدفاع الإسرائيلي على كل مرحلة من مراحل البناء.

وفيما يلي تسلسل هذه الإجراءات:

إذن بالبناء: تفويض أولي لـ «الإدارة المدنية» للبدء في تخطيط خريطة هيكلية جديدة لمنطقة معينة. ويسمح لجهات خاصة بحوزتها ترخيص للبناء بتقديم خريطة.

بحث من أجل إيداع الخريطة الهيكلية: بحث أولي في الخريطة الهيكلية في مجلس التخطيط الأعلى. ويشارك في اجتماع المجلس مندوبون مهنيون مختلفون يوجهون ملاحظات حول المواصلات، الأمان، جودة البيئة، المؤسسات التربوية وما إلى ذلك.

النشر من أجل إيداع الخريطة الهيكلية: يتم النشر عن الخريطة الهيكلية في الصحف، ودعوة المعنيين بالأمر إلى تقديم اعتراضات عليها.

البحث في الاعتراضات: يستمع مجلس التخطيط الأعلى إلى الاعتراضات. وهذه الاعتراضات يمكن أن تكون سياسية، موضوعية، عينية وغير ذلك، على سبيل المثال، البحث حول خطة بناء في المنطقة «أ» (الواقعة بين القدس الشرقية ومستوطنة «معاليه أدوميم» ما زال عالقا في هذه المرحلة لأن المجلس لا يعقد اجتماعات من أجل الاستماع إلى الاعتراضات. ووزير الدفاع الإسرائيلي لم يصادق على عقد اجتماع لمجلس التخطيط الأعلى وبثث الموضوع.

بحث من أجل سريان مجلس التخطيط الهيكلية: بعد البحث في الاعتراضات، تجتمع الجهات المهنية في مجلس التخطيط الأعلى مرة أخرى من أجل البحث في الخريطة الهيكلية بهدف ملاءمتها للتعديلات التي أدخلت عليها.

المصادقة على الخريطة الهيكلية: المصادقة تعني إقامة مستوطنة جديدة، بما في ذلك توسيع مستوطنة قائمة. وتنتقل الخريطة الهيكلية في هذه المرحلة إلى اللجنة المحلية للتخطيط والبناء من أجل إصدار تصاريح بناء مفصلة.

نشر عطاءات: الأرض التي ستقام عليها مستوطنة مدينية تكون تابعة لـ «الإدارة المدنية»، وينبغي إصدار عطاء للمقاولين الذين يسعون إلى تنفيذ أعمال البناء فيها. وفي الأسبوع قبل الماضي، على سبيل المثال، صادقت الدولة على تسويق ١٥٠ وحدة سكنية. وهذه المرحلة ليست موجودة في

قانون «دولة القومية اليهودية» يصبّ في تشجيع عصابة "جباية الثمن" الإرهابية!

بقلم: إيلي أمينوف (*)

إن وصف (الكاتب الإسرائيلي) عاموس عوز لأعضاء عصابة الإرهاب المسماة «جباية (تدفيع) الثمن» على أنهم نازيون جدد يهود، هو وصف دقيق للغاية، ولكن ربما يجدر بنا العودة إلى الوصف الذي لا يقل دقة للبروفسور (المفكر اليهودي) الراحل يشياهو ليوفيتش لهذه الظاهرة «يودو نازيين» (يهود نازيين)، فهو وصف مقتضب وصائب أيضاً.

إن هؤلاء ليسوا أعشاباً ضارة، أو ظاهرة عابرة، بل يمكن رؤيتهم أو اعتبارهم بمثابة «كتائب الصاعقة» التابعة للنظام الكولونيالي الإسرائيلي، الذي ينتج منظومة قوانين عنصرية، لا تتعامل مع الناس بناء على أفعالهم وإنما بناء على أصولهم وانتمائهم (القومي أو الديني). وكما سلاحظ في السياق اللاحق، فإن التشريعات (الإسرائيلية) المستمرة، لا تخدم نظام السلب والطرخ للسكان الاصلايين وحسب، وإنما تستهدف أيضاً ضمان استمرار وجود وتوريث مجموعة سكانية من المستوطنين الموالين والمطمعين وسط تعزيز وتعميق الحليفة الأكثر أهمية للصهيونية المتمثلة بـ «الاسلامية» الدولية.

إن العمليات الإرهابية المعادية للعرب التي تقوم بها عصابات ما يسمى بـ «جباية الثمن»، تجري دون عوائق منذ قرابة سبعة أعوام، وقد ارتكبت حتى الآن على أيدي أوباش هذه العصابات المئات من الاعتداءات وأعمال التنكيل ضد الفلسطينيين، سواء من سكان الضفة الغربية أو من مواطني إسرائيل. مع ذلك فقد سبقتها عشرات السنين من الإرهاب المعادي للعرب. قسم من هذه الاعتداءات ارتكبه مستوطنون «متزنون» اكتفوا «فقط» بتخريب الحقول واقتحام البيوت ومنع المزارعين الفلسطينيين من تعبيد وفلاحة حقولهم وسلبوا محاصيلهم.

ومن هنا لم يكن الطريق طويلا حتى ظهور «التنظيم الإرهابي اليهودي» الذي قام بقتل قادة وزعماء فلسطينيين وخطط لشن هجمات تفجيرية كبيرة تستهدف حفلات ركاب عربية. وقد نال هؤلاء الأوغاد، بكونهم من المحافظين على التقاليد (الدينية) اليهودية، موافقة ومباركة وتشجيع حاخامين يهود لجرأتهم. كذلك فقد تعاطى معهم النظام السياسي الإسرائيلي، ولم ضمن ذلك جهاز القضاء، بتفهم وتسامح، ولم يتهم أي حاخام بتقديم العون لجرائم اعتداءاتهم على الرغم من أن هوية «المشجعين» كانت معروفة للجميع، ومن ضمن ذلك لجهاز الأمن العام الإسرائيلي (الشاباك)، وهكذا فقد تحول د. براوخ غولدشتاين، مرتكب المجزرة الجماعية ضد المصلين في المسجد الإبراهيمي في الخليل (٥

«عربي» التي يقصد بها صراحة لـ «الأصلائي» الذي يعاني من تمييز ومكانة متدنية، لا تظهر في قوانين الأبارتهاید (الفرقة العنصرية) الإسرائيلية. غير أن سياسة الأبارتهاید هي سياسة تتعامل بشكل مختلف مع الأفراد فقط بسبب انتمائهم أو هويتهم أو انتمائهم العرقي، وتسنن قوانين وأنظمة لتنفيذ هذه السياسة.

إن مقببة زمنية تمتد ٦٦ عاما، من مثل هذه القوانين، لهي كافية قطعاً لوصف وتعريف إسرائيل كدولة أبارتهاید. لقد كشف رئيس جهاز «الشاباك» الأسبق كارمي غيلون (يديعت احرونوت ٢٠١٤/٥٤) عن سبب قدره الإراهيبين اليهود. هي مواصلة العمل دون عائق، مؤكداً أن أي من رؤساء الحكومات المتعاقبة في إسرائيل، ما عدا مناحيم بيغن في العام ١٩٨٣، لم يوعز لجهاز «الشاباك» العمل على قطع دابر الظاهرة بكل الوسائل المتاحة. وبحسب قول غيلون، فإن كثرة مهام جهاز «الشاباك لن تجعل أو تتيح لأحد من رؤسائه تخصيص موارد تستخدم في أماكن ونواح أخرى، من أجل القضاء على هذه الظاهرة، دون أمر صريح من رئيس الحكومة الذي يحدد سلم أولويات الجهاز.

إن عصابات "جباية الثمن" لا تعمل في فراغ، وإنما تحظى بدعم وغطاء سواء من جانب جزء من سكان المستوطنات أو من جانب قسم من المسؤولين وأصحاب المناصب الأمنية والعاملين في خدمة قوات وأجهزة تطبيق القانون والذين ينتمون إلى صفوف المجموعة السكانية ذاتها (المستوطنين). في أعقاب تصاعد وتيرة وكمية اعتداءات عصابات المستوطنين المتطرفين تعالت الأصوات المنادية بالإعلان عن أفراد عصابة "جباية الثمن" كأعضاء في تنظيم إرهابي والتعامل معهم بمقتضى ذلك (هآرتس ٢٠١٤/٧/١٦). غير أن هذا القانوني للحكومة رأى في نهاية المطاف أن من واجبه تنظيم إرهابي والتعامل معهم بمقتضى ذلك (هآرتس ٢٠١٤/٧/١٦).

هذا الأمر ليس غريباً على الإطلاق في وقت يعمل فيه رئيس الحكومة الإسرائيلية على دفع أسوأ القوانين العرقية: تعريف إسرائيل كـ "دولة القومية اليهودية"، أي دولة جميع يهود العالم. فهذا القانون يوجه رسالة إلى العالم كله بأن إسرائيل هي دولة يهود نيويورك، ولكن ليس دولة سكان كفر قاسم. كذلك فإن مشروع القانون ذاته يوجه رسالة واضحة حول نفوق وعلو الطابع اليهودي للدولة على بقايا طابعها الديمقراطي، وينص القانون في الحقيقة على أن الحق في تجسيد تقرير المصير

^[*] ناشط وكاتب إسرائيلي يساري. ترجمة خاصة

تقييم جديد لعلاقات إسرائيل والولايات المتحدة

التأييد الأميركي لإسرائيل ما زال ثابتاً وقوياً رغم اعتقاد البعض أنه ليس عميقاً كما كان سابقاً

ترجمة وإعداد: سعيد عياش

تعريف:

ننقل هنا ترجمة كاملة لـ «ورقة عمل» أعدها السفير الإسرائيلي السابق في الولايات المتحدة زلمان شوفال حول موضوع العلاقات الإسرائيلية- الأميركية. وقد قدمت هذه الورقة في نطاق أعمال «مؤتمر هرتسليا السنوي الرابع عشر (٢٠١٤)- حول ميزان المناعة والأمن القومي الإسرائيلي».

نظرة خاطفة

لا تشكل هذه المقالة (الورقة) بحثاً تاريخياً معمقاً ومفصلاً في علاقات الولايات المتحدة وإسرائيل، لكن من شأنها، كما أمل، أن تتيح للقارئلقاء نظرة عليا أولية على شبكة العلاقات المركبة والمهمة بين الدولتين. مع ذلك فإن الورقة الأصلية أعدت توطئة لـ «مؤتمر هرتسليا» في العام ٢٠١٢، ومن الواضح أنه طرأت منذ ذلك الوقت تطورات وتغييرات كبيرة، سنحاول التطرق باقتضاب إلى جزء منها.

من الممكن تشبيه العلاقات بين إسرائيل والولايات المتحدة بجسر فولاذي يستند إلى أسس ثابتة ومستقرة، لكنها تشبه أحيانا جسرا من الجبال المعرض لتقلبات حالة الطقس السياسية. ربما كان من الضروري أن تبدأ هذه المقالة (الدراسة) انطلاقا من شهر أيار ١٩٤٨، الذي أعلن فيه عن قيام دولة إسرائيل، ولكن بغية تقديم صورة أشمل، لا بد من التطرق أيضا للنشاط اليهودي والصهيوني في الولايات المتحدة، والذي أخذ يكتسب زخما أكبر مع بداية القرن العشرين. وعلى سبيل المثال فقد أدت بعثة تمثيل الصهيونيين الأميركيين في مؤتمر «فرساي»، الذي عقد بعد الحرب العالمية الأولى، بشهادة لصالح إقامة دولة يهودية في «أرض إسرائيل»، وبالمناسة، فقد عارض الوفد الأميركي إلى مؤتمر «فرساي» وعد بلفور. وقد أضحت النشاط الصهيوني في الولايات المتحدة يجري بوتيرة أسرع مع صعود النازية للحكم في ألمانيا، وبطبيعة الحال عقب انتشار الأنباء عن «المحرقة».

بالإضافة إلى ذلك، فبعد صعود مكانة أميركا كقوة عظمى متصدرة في العالم، وكذلك في أعقاب اشتداد حدة التوتر بين الحركة الصهيونية واليهيوشوف، اليهودي في «أرض إسرائيل»، أخذ مركز ثقل النشاط الصهيوني، السياسي والاقتصادي، ينتقل من لندن إلى القارة الأميركية، إضافة إلى ذلك فقد تحولت الجالية اليهودية في الولايات المتحدة، في أعقاب «المحرقة»، إلى أكبر مركز يهودي في العالم وبالتالي أخذ وزن وتأثير هذه الجالية يزداد بصورة دائمة. وقد أفضى تاريخ السياسة الواشنطنية المنقلب والمتغير، في مجال النفط، ذلك الحديث الذي لم يخل أيضا من مستشارة السياسي الرئيسي، كلارك كليفورن، ومن ثم عدة تقلبات ووقت خلفها بصورة عامة محافل مرتبطة بمؤسسة السياسة الخارجية والجيش الأميركي، إلى تأييد الولايات المتحدة في نهاية المطاف إقامة الدولة اليهودية وإلى اعتراف واشنطن بها. مع ذلك فقد بقيت تحفظات وقيود كثيرة على شبكة العلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل خاصة فما يتعلق بإمدادات الأسلحة والوسائل القتالية، على الرغم من حرب البقاء التي كان يتعين على الدولة الجديدة أن تواجهها وتخوضها منذ يومها الأول. ومن ناحية عملية فقد اصطدمت كل محاولة من جانب مواطنين أميركيين لإلغاء هذه القيود، بعقبات قانونية وإجرائية وضعتها الإدارة الأميركية. كذلك فقد تعالت أصوات في الولايات المتحدة، بما في ذلك من جانب محافل يهودية هامشية، عارضت تدخل أميركا إيجابيا أكثر من اللازم لصالح إسرائيل، مملئة ذلك بإمكانية المس بعلقات الولايات المتحدة مع الدول العربي النفطية من جهة، وبأنه لا أمل لإسرائيل في النجاح في حربها ضد الجيوش النظامية العربية، من جهة أخرى.

كما هو معروف، قبل قرار الرئيس ترومان تأييد إقامة الدولة اليهودية، ومن ثم الاعتراف بها، تعالت الأصوات المعارضة لذلك من جانب معظم محافل المؤسسة السياسية الخارجية والأمنية الأميركية، كما هدد وزير الخارجية، جورج مارشال، في مرحلة معينة، بتقديم استقالته. لقد كانت وزارة الخارجية الأميركية تتبنى توجها لا يخلو من نبرة لاسامية، عبرت عن نفسها، من ضمن أشياء أخرى، في سياسة حذيفة بتأييد الرئيس روزفلت، الذي منع هجرة لاجئين يهود من ألمانيا، وأماكن أخرى، إلى الولايات المتحدة، حتى بعد انتشار الأخبار حول «المحرقة»، من جهة أخرى فقد أدت المشاهد الفظيعة- التي تكشفت أمام أنظار الجنود الأميركيين وقادتهم وكذلك المواطنين الأميركيين في بيوتهم بواسطة الصحف، عقب تحرير المحترزين في معسكرات الإبادة- إلى موجة تأييد شعبية وسياسية لإقامة الدولة اليهودية، وقد تعاطف هذا التأييد إزاء مصير الناجين من معسكرات الإبادة ومشكلة اللجوء. إلى ذلك فقد أثارت أحداث من قبيل حادث سفينة «أكسودس» التي كانت تنقل مهاجرين (يهود) غير شرعيين، وقرار بريطانيا بإعادة ربابها إلى ألمانيا، غضبا شديدا في صفوف سائر شرائح المجتمع والصحافة الأميركية، ومن هنا فقد تأثرت مواقف الممثلين الأميركيين في لجنتي التحقيق الأنجلو أميركية والألمية (التابعة للأمم المتحدة)، والتي أيدوا فيها قيام الدولة اليهودية، بتلك الأوج.

وكان رئيس حكومة إسرائيل الأول دافيد بن غوريون قد أكد منذ البداية على وجوب أن تكون الدولة (العبرية) جزءا من العالم الحر بزعامة الولايات المتحدة. لم يكن الجميع في إسرائيل متفقين مع هذا الرأي، كما هو معلوم، فقد اعتقدت حركة «هشومير هتسعير» (حزب «ميام» لاحقا) أن على إسرائيل أن تكون جزءا من «عالم الغد»، عقيدة الاتحاد السوفياتي، أو على الأقل محايدة بين المعسكرين.

وعليه فقد نبغ موقف بن غوريون المتشدد ضد اليسار الإسرائيلي، ومن ضمن ذلك الإجراءات التي اتخذتها أجهزة الاستخبارات والأمن الرسمية ضد عناصر اليسار، بصورة رئيسة من خشية حقيقية وراسخة من العناصر المتعاونة مع الاتحاد السوفياتي، وليس فقط من الخصومات والصراعات الحزبية (داخل الحركة الصهيونية). أحد الأمثلة أو الحثيثات، التي لم تنشر تقريبا، في هذا السياق، وقع عندما اقترح بن غوريون على الأميركيين إرسال وحدة تابعة للجيش الإسرائيلي لمساعدة أميركا في الحرب الكورية، لكن هذا الاقتراح لم يقبل. ولا بد من أن نضيف إلى ذلك أنه وفيما عدا الاعتبارات الجيو- سياسية، فقد انطلق موقف إسرائيل أيضا من حقيقة أن يهود الولايات المتحدة شكلا بالفعل عملا متزايدا الأهمية، سواء من حيث مكانة اليهود الأميركيين في صفوف الشعب اليهودي، أو من حيث وزنهم النخبوي والتميز في الواقع الأميركي. وقد أثرت هذه الحقيقة في الاتجاهين، ذلك



أوباما وتنتنهاهو: غياب «الكيبيا».

لأن إقامة دولة إسرائيل وانتصارها العسكري على أعدائها، أثرا بصورة إيجابية على مكانة اليهود الأميركيين في صفوف السكان بشكل عام. غير أنه كان من الممكن، في السنوات الأولى على الأقل، وصف العلاقات الإسرائيلية- الأميركية، على أنها أقرب إلى المفاصلة النشطة من طرف واحد (إسرائيل). في المقابل حرصت الولايات المتحدة آنذاك على إبقاء مسافة معينة بينها وبين إسرائيل، وذلك بسبب إرتياب بعض المحافل والشخصيات السياسية، والمحللين، خاصة في صفوف الجمهوريين، في البداية، في ولاء «الاشتراكيين الإسرائيليين»، وبالأساس جراء تخوف الكثيرين، في صفوف المؤسسة السلطوية والاقتصادية (الأميركية) بشكل رئيس، من ردود فعل الدول النفطية العربية (ويشار هنا إلى الحديث الذي دار بين الرئيس روزفلت وبين الملك ابن سعود أثناء الحرب التي توطدت فيها شبكة العلاقات الأميركية- العربية في مجال النفط، ذلك الحديث الذي لم يخل أيضا من تفوهات وتعابير لاسامية من الجانبين، والذي ما زالت تداعياته تلقي بظلالها حتى اليوم).

إلى جانب ذلك واصلت بعض المحافل، مثل وكالة المخابرات المركزية الأميركية، الإدعاء بأنه لا توجد لإسرائيل أية فرصة في التغلب على الجيوش النظامية العربية في الجولة المقبلة، ولذلك من الأفضل أن لا تظهر الولايات المتحدة كمدافع عنها.

في ضوء كل ذلك لم تتلق إسرائيل في تلك المرحلة أية مساعدات اقتصادية أو عسكرية من الولايات المتحدة، بل ولم تكن واشنطن مستعدة لبيعها أسلحة، حتى أنها مارست الضغط أيضا على دول أخرى، مثل كندا، لئنيها عن ניתها بيع طائرات ووسائل قتالية أخرى للدولة العبرية. في أعقاب انتخاب الرئيس جون كينيدي، طرأ تغيير معين في هذا الشأن، حيث أعلن كينيدي إثر لقاء عقد بينه وبين دافيد بن غوريون وشعمون بيريس، قبل توليه رسميا لمهامه الرئاسية، موافقته على تزويد إسرائيل بصواريخ مضادة للطائرات، والأهم من ذلك أنه توصل مع مدائه إلى تفاهم حول موضوع «الغموض النووي».

٦٧- نقطة تحول

غير أن التغيير الجوهرى والشامل في منظومة العلاقات الإسرائيلية- الأميركية طرأ فقط مع اندلاع حرب حزيران ١٩٦٧، وانتصار إسرائيل الحاسم على جيوش مصر وسورية والأردن. فقد تغيرت صورة إسرائيل في نظر الأميركيين عن عبء إلى قوة إقليمية تشكل ذخرا عسكريا وسياسيا، ومنذ ذلك الوقت أخذت المساعدات الأميركية (الاقتصادية والعسكرية) تتدفق على إسرائيل. في تلك الفترة أيضا انبثقت المصطلحات التي تصف إسرائيل ك «حليف، وك «حاملة الطائرات البرية» للولايات المتحدة في المنطقة. إلى جانب هذه التطورات، برز أيضا تغيير من ناحية التأييد السياسي الذي تحظى به إسرائيل في الأوساط العالمة الأميركية وفي الكونغرس بشكل خاص، فإذا كان جل التأييد لإسرائيل قد أتى حتى ذلك الوقت من جانب الحزب الديمقراطي، فقد طرأ على خلفية «الحرب الباردة» والانتصار الإسرائيلي في حرب ١٩٦٧، تغيير إيجابي في موقف الجمهوريين أيضا تجاه إسرائيل. وقد أخذ هذا الاتجاه يتعزز أكثر فأكثر على الرغم من الخلافات بين حكومات إسرائيل وبين إدارات جمهورية مختلفة، حول قضايا سياسية برزت بعد حرب ٦٧.

بصورة عامة هناك ميل ينسب للعلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة إلى معيارين رئيسيين: شراكة القيم والشراكة الاستراتيجية (أحيانا بترتيب عكوس).

فيما يتعلق بالقيم المشتركة يمكن الإشارة إلى الديمقراطية، سلطة القانون، حرية التعبير والاتصال، مضافا إلى ذلك في العقدين الأخيرين خاصة، الكتاب المقدس (للتناخ) أو كما يصوغون ذلك «التقاليد اليهود- مسيحية». أما موضوع المصالح الإستراتيجية المشتركة فقد شهد مرارا وما زال يشهد متغيرات تنبع من تقلبات وتحولات عالمية. ويمكن التنويه بأنه وإذا ما نشأ انقطاع، حقيقي أو وهمي، أن نكوصا قد أصاب هذه القيم في الجانب الإسرائيلي، فإن ذلك يمكن أن يضر أيضا بهذه العلاقات الخاصة. لقد مر موضوع المصالح الإستراتيجية المشتركة، وما زال يمر من حين إلى آخر، بمتغيرات تنبع من التقلبات في الساحة العالمية.

فيعد انتهاء الحرب الباردة ذهب محللون أميركيون- مثل توماس فريدمان- إلى القول بأنه لم يعد لإسرائيل دور حقيقي في حماية أمن أميركا، فيما تنبأ مفكرون مثل فوكوياما ب «نهاية الأيديولوجيا» أو «نهاية» التاريخ، بمعنى أنه مثلما أدت المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول المختلفة إلى وضع حد للصراعات الأيديولوجية والسياسية، فإن اعتبارات الأمن والإستراتيجية ستختفي أيضا من الأجندة. غير أن هذه الرؤيا المتفائلة لم تدم طويلا، فمع تصاعد التهديدات من جانب الإسلام المتطرف والإرهاب الدولي، بدأت تظهر نظريات مثل «حرب الثقافات»،



أوباما وتنتنهاهو: غياب «الكيبيا».

والتي أعادت إسرائيل أيضا إلى مربع الشراكة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة. مع ذلك فقد كانت لهذه المراجعة أوجه وأشكال مختلفة، فعلى الرغم من أن إسرائيل اعتبرت «شريكة رئيسة ليست عضوا في الناتو»، إلا أن الولايات المتحدة فرضت في الوقت ذاته رقابة وثيقة على علاقات أمنية مختلفة حاولت إسرائيل تطويرها مع دول أخرى مثل الهند والصين. إضافة إلى ذلك فإن العلاقات الإستراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة تجلت في شكل أساس، في زيادة رزمة المساعدات الأمنية لإسرائيل بصورة ملموسة، إلى جانب إبرام اتفاقيات في مواضيع مثل مناورات عسكرية مشتركة ونصب وتخزين معدات عسكرية أميركية (في إسرائيل)، وغيرها. ولا بد من الانتظار لرؤية كيف يمكن للوضع المتغير في الشرق الأوسط، وانعكاسات ذلك على المنظومة الإستراتيجية الأميركية في المنطقة، أن يؤثرأ على العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل. وحين يدور الحديث حول علاقات إستراتيجية، لا داعي للتأكيد أن هذا ينطوي من ناحية إسرائيل، على أبعاد إضافية، سواء في مجال المساعدات العسكرية المرفقة، أو كعامل سياسي رادع لأعمال عدوانية عربية أو إيرانية ضدها. وتجري منذ بضعة أعوام مشاورات إستراتيجية مشتركة بصورة منتظمة بين الدولتين، تساهم في تعزيز العلاقات بينهما. وكجزء من رزمة المساعدات الاقتصادية الأميركية التي أقرت في الاتفاقية الموقعة بين الدولتين، والتي زادت الولايات المتحدة في نطاقها المساعدات العسكرية (لإسرائيل) مقابل خفض تدريجي في المساعدات المدنية، ازداد أيضا حجم المبالغ التي يحق لإسرائيل استغلالها لغرض الإنتاج الذاتي، وبسبب الأزمة المالية التي تمر بها الولايات المتحدة حاليا، هناك أصوات تنتقد حجم المساعدات المقدمة لإسرائيل، غير أن هذه الأصوات ما زالت تعبر عن موقف أقلية.

عوامل تأثير

في سياق تفحص العلاقات الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة، لا يمكن بطبيعة الحال تجاهل عوامل إضافية مثل منظمة «إيباك» وغيرها من المنظمات اليهودية التي تكسب جمهور اليهود الأميركيين أحيانا قوة وتأثيرا يفوقان بكثير وزنه الحقيقي. وتعمل إلى جانب هذه المنظمات عناصر وحركات مسيحية أصولية محافظة ترى في دعم وتأييد إسرائيل هدفا مركزيا، لدينا وسياسيا على حد سواء.

من جهة أخرى تستمع هنا وهناك في السنوات الأخيرة أصوات أميركية ويهودية (مثل جبي ستريت)، تحاول إضعاف تأثير المنظمات والعناصر المذكورة، ولكن بنجاح محدود حتى الآن. مع ذلك فقد أثير الجدل مجددا في الساحة الأميركية حول ما إذا كانت إسرائيل «كزاه» أو «عبثا»، وذلك على أرضية الحرب في العراق وأفغانستان، وليس من الواضح بعد كيف ستؤثر الهزات والتقلبات التي تجتاح العالم العربي على هذا الجدل.

تأثيرات الموضوع الفلسطيني

كذلك فإن الموضوع الفلسطيني له أيضا انعكاس وتأثير على منظومة العلاقات الإسرائيلية – الأميركية، وإن كان ذلك في اتجاهات مختلفة. وأحيانا متناقضة. وقد وضحت جميع الإدارات الأميركية- الديمقراطية والجمهوريّة- منذ حرب حزيران ١٩٦٧ وحتى الآن- أنها تعارض المواقف والسياسات الإسرائيلية المتعلقة بمدينة القدس (الشرقية) والاستيطان في أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة. غير أن هذه المواقف الأميركية اتخذت أشكالا وميغا مختلفة ومتغيرة. فالولايات المتحدة التي وفتت وراء قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢، وضعت تحفظا يشترط تنفيذ القرار- الذي يتحدث عن انسحاب إسرائيل من أراض احتلتها في حرب ٦٧- بضمأن «حدود أمنة ومعترف بها» لإسرائيل. كذلك فإن الولايات المتحدة، وخلافا لدول أخرى، لم تصف رسميا المستوطنات الإسرائيلية خلف «الخط الأخضر» على أنها مستوطنات «غير شرعية»، بل تعتبرها فقط «عقبة أمام السلام». وعلى الرغم من احتدام الخلافات بين الدولتين حول تلك المسائل في بعض الحالات، كما حصل في فترة الرئيس جورج بوش الأب وحكومة إسحاق شامير، إلا أن الارتقاء المستمر في العلاقات الملموسة بين البلدين لم يتوقف في باقي المجالات. وعليه يمكن القول بصورة عامة أن الإدارات المختلفة تميل إلى تسخير المواقف الأساسية للولايات المتحدة في موضوع النزاع الإسرائيلي- الفلسطيني، بأشكال مختلفة. بالإضافة إلى ذلك تجدر الإشارة إلى أن الرأي العام السائد في أميركا لا يتأثر إجمالا بخلافات الرأي في الموضوع السياسي، ولذلك فإن التأييد لإسرائيل ثابت وقوي على الرغم من اعتقاد البعض أنه ليس عميقا كما كان في السابق. وقد سجلت نقطة تحول مؤسفة في النعاطي الأميركي مع الموضوع الفلسطيني في العام ٢٠٠٤، عندما اتفق الرئيس بوش (مع رئيس الحكومة) أريئيل شارون حول مفهوم الكتل الاستيطانية وتبادل

الأراضي، وذلك على قاعدة إقامة «دولة فلسطينية ديمقراطية تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل». في فترة ولاية الرئيس أوباما حدث في البداية تصعيد للتوتر في العلاقات حول موضوع أنشطة البناء (الاستيطاني) الإسرائيلي شرقي «الخط الأخضر». وقد شهد هذا التوتر مزيدا من التصعيد في الأونة الأخيرة، بعدما كان هذا الموضوع قد تراجع مؤقتا.

العلاقات الاقتصادية

إذا كنا قد أشرنا قبل ذلك إلى حقيقة أن المساعدات الأميركية إلى إسرائيل كانت تصل بـ «القطارة»، حتى حرب العام ١٩٦٧، وأن المساعدات العسكرية أخذت تزداد بشكل مطرد عقب الحرب، وبالأخص بعد حرب «يوم الغفران» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣)، فإنه لا بد في هذا السياق من الوقوف أيضا على التاريخ العام، الأشمل، للعلاقات الاقتصادية بين الدولتين. ويمكن القول في هذا الصدد إن اعتماد إسرائيل على المساعدات الأميركية كان في الماضي أكبر مما هو عليه حاليا. وقد أصبحت إسرائيل منذ العام ١٩٦٧ الدولة التي تحظى باكثر نصيب من المساعدات الخارجية الأميركية السنوية، من بين سائر دول العالم، ويشمل ذلك منحة المساعدات العسكرية السنوية بقيمة ٣ مليارات دولار، وبالإضافة إلى المساعدات الثابتة، فقد تلقت إسرائيل مرارا رزم مساعدات أميركية خاصة، كالتي حصلت عليها على شكل هبات في أعقاب توقيع اتفاقيات السلام مع مصر والأردن واتفاق «واي ريفر» مع الفلسطينيين، وضمانات القروض بقيمة ١٠ مليارات دولار لاستيعاب الهجرة من دول الاتحاد السوفياتي في العام ١٩٩٢، ومؤخرا اتفق أيضا على رزمة ضمانات قروض أميركية إضافية لإسرائيل بقيمة مماثلة. وتشكل هذه الضمانات لاستيعاب المهاجرين مثلا على المرونة التي تبديها الإدارات الأميركية مرارا في مواقفها السياسية، على الرغم من حقيقة استمرار إسرائيل في البناء (الاستيطاني) في أراضي الضفة الغربية والقدس الشرقية. وفي سياق العلاقات الاقتصادية، لا بد من الإشارة أيضا إلى الاتفاقية التي وقعت قبل أكثر من عشرين عاما بين إسرائيل والولايات المتحدة، والمتعلقة بإقامة سوق حرة للبضائع بين الدولتين، وقد شكلت هذه الاتفاقية مساعدة كبيرة للصادرات الإسرائيلية الوليات المتحدة. في العام ١٩٨٤ عصفت بإسرائيل أزمة اقتصادية حادة، ومن ضمن ذلك تضخم مالي بلغت نسبته بمعدل سنوي ٤٥٠٪، وديون خارجية ضخمة، ونسبة بطالة مرتفعة، إضافة إلى تناقص كبير في احتياطي العملات الأجنبية. وقد اقترح وزير الخارجية الأميركية في حينه، جورج شولنز، إقامة هيئة مشتركة سميت «مجموعة التطوير الاقتصادي المشترك، أميركا- إسرائيل» (JEDG) وذلك بهدف إعطاء إجابة وحلول ملائمة لمشكلات إسرائيل الاقتصادية الملحة. وفي هذا الإطار شكلت المساعدات الأميركية الخاصة التي حصلت عليها إسرائيل وقتئذ، بقيمة ١٫٥ مليار دولار، مكونا مھما وحيويا في إعادة الاستقرار والانتعاش للاقتصاد الإسرائيلي.

توجهات في السياسة

الأميركية تجاه إسرائيل

يقسم الخبير الأميركي المعروف في شؤون السياسة الخارجية، البروفسور وولتر راسل ميد، سياسة بلاده بصورة عامة إلى قسمين، أو توجيهين: توجه يطلق عليه «جاكسوني» نسبة إلى اسم الرئيس جاكسون المناظر والنشط والفظ من القرن التاسع عشر، والذي يؤمن أن للولايات المتحدة خصوصية على خريطة العالم، على الرغم من أن هذا التوجه ذاته يشكك في قدرتها على إنشاء نظام عالمي ليبرالي، ويتحفظ هذا التوجه إزاء الحاجة أو الرغبة في توطيد السياسة الأميركية على أحواف دولية، نظرا لأنها يمكن أن تحد من قدرة الولايات المتحدة على العمل بمفردها إذا ما دعت الضرورة.

وفي مقابل هذا التوجه، وخلافا للاتجاهات التي تتبنى الانعزالية وعدم التدخل في نزاعات الدول الأخرى، يقف التوجه الذي يسعى إلى إقامة أشكال من التحالف والتعاون الدولية، وإلى تركيز النشاط بواسطة مؤسسات دولية مثل الأمم المتحدة.

وقد كان (الرئيس) ثيودور روزفلت أحد الممثلين البارزين للتوجه «الجاكسوني» في حين أن قريبه فرانكلين روزفلت قفز عن التوجهين المذكورين، ودمج بين العمل الأحمادي الجانب وبين التحالفات العالمية، دون أن يھمل أو يتخلى عن العمل الدؤوب لحشد التأييد الشعبي الأميركي لسياسته الخارجية.

ويمكن الإشارة، في سياق الواقع الراهن، إلى سير جزء من الجمهوريين، ومن ضمنهم أعضاء في «منتدى الشاي» (هناك آخرون يؤيدون بالذات التوجه الانعزالي)، وكذلك أيضا المحافظون الجدد، على المسار الجاكسوني (على الرغم من أن هؤلاء الآخرين، أيدوا أيضا «أجندة الحرية» فيما يتعلق بالعالم العربي). أما سياسة الرئيس أوباما فهي أقرب إلى القطب الثاني، على الرغم من أنها تتقفز في الأخرى عمليا عن التوجهين، ولعل ذلك ناتج عن اندعام الوضوح فيما يتعلق بالأهداف الإستراتيجية والجيو- سياسية التي تضعها إدارة أوباما لنفسها (ولا بد في هذا السياق من التنويه بأن الكثيرين من المحللين الأميركيين يستأنفون على الادعاء بوجود سياسة خارجية ثابتة للإدارة الحالية). إلا إذا وضعت على المحك، كما صرح أوباما في خطابه بمناسبة حصوله على جائزة نوبل للسلام، مصالح قومية «حيوية»، فيحينئذ سيكون في الإمكان تيرير عمليات وخطوات أحادية الجانب. على سبيل المثال، فقد أثرت إدارة أوباما خلافا لسابقتها، عدم الإعلان عن حرب شاملة ضد الإرهاب العالمي، والاكتماف بالتعاطي مع هذا التهديد كموضوع آخر مطروح على أجندة النظام العالمي، وسط التركيز بشكل رئيس على منظمة «القاعدة».

هذا التوجه الذي اتبعته إدارة أوباما، والذي يقنات في بعض جوانبه من مواقف يمكن وصفها بـ «الأيديولوجية»، يولد بالضرورة تناقضات داخلية، كما حصل مثلا في موضوع الأحداث التي تجتاح العالم العربي، والتي أجبرت الإدارة الأميركية، وسط كثير من التخبط والأخطاء، على محاولة التوفيق بين مصالح أميركية جلية وبين فلسفات راسخة في مواضيع أخرى، والدليل على ذلك الموقف الذي اتبعته إدارة أوباما فيما يتعلق بموضوع الأحداث في مصر. من الواضح أن هذه الفوارق ليست مطلقة، وأن هناك رؤساء «جاكسونيين»، استعانوا أيضا في بعض الأحيان بتحالفات مع دول أخرى.

لقد عكس «خطاب القاهرة، توجهها أيديولوجيا وبرامغاتها على حد سواء، من جانب الرئيس أوباما، ما شكل إعلان نوايا بأن أنظار واشنطن ستكون موجهة أكثر نحو العالمين العربي والإسلامي، وإن «بشون المنس بقق إسرائيل في الوجود والأمن»، ولكن مع الاهتمام بمطالب الفلسطينيين في ذلك الوقت.

إعداد: برهوم جرابسي

«المشهد» الاقتصادي

لجنة مكافحة الفقر الرسمية ترسخ لضغوط الحكومة وتتخلى عن أهم التوصيات!

*اللجنة تضع توصيات تدعي أنها ستخفض عدد الفقر إلى النصف بتكلفة سنوية تصل إلى ١٤ مليار شيكل سنويا

اللجنة ترسخ لضغوط الحكومة وتنشط توصية رفع مخصصات الأولاد مجددا بعد تقليصها قبل عام



ظهور أمام أحد مراكز توزيع المساعدات الغذائية- لجان مكافحة الفقر في إسرائيل تضع توصيات لا تؤدي إلى كبح أعداد الفقراء

وتقول إن قضية انعدام الأمن الغذائي لم يتم بحثه في أي لجنة من لجان مكافحة الفقر، بما فيها اللجنة التي تعمل في هذه المرحلة، وهذا موضوع بحاجة إلى علاج فوري، ويحتاج إلى ما يقارب ٣٠٠ مليون دولار لتمويل سلسلة من المشاريع لمواجهة الظاهرة. ويقول مدير قسم الأبحاث في مؤسسة الضمان الاجتماعي دانييل غوطليف إن مشكلة الأمن الغذائي لا تقتصر على من يفغوصون عميقا في دائرة الفقر، بل أيضا لدى من هم أقل فقرا أيضا، وهذا نابع من التزامات العائلات المالية الكبيرة، وعلى رأسها إيجار البيوت وتسيديت القروض الاسكانية، وتسيديت الضرائب وفواتير المياه والكهرباء العالية، لأن عدم تسيديت التزامات كهذه، سيعني قذفهم إلى الشارع. وشدد على أن مشكلة الأمن الغذائي تعود أيضا إلى مستوى المخصصات الاجتماعية، التي شهدت في العامين الأخيرين انخفاضا حادا، وبشكل خاص مخصصات الأولاد.

وأوصت اللجنة في تقريرها الذي من المفترض أن تتسلمه الحكومة خلال أيام، برفع مخصصات اجتماعية للمسنين الذين ليس لديهم راتب تقاعدي بما بين ٥٧ دولار إلى ١١٥ دولار شهريا، ورفع المخصصات الاجتماعية للنساء اللاتي يعلن عائلاتهن لوجدهن (عائلات أحادية الوالدين)، وزيادة دائرة مستحقي ضريبة الدخل "السلبية" التي تدفع من خلالها الحكومة مخصصات لذوي الرواتب التي لا تصل إلى الحد الأدنى المستحق بالضريبة، وهذا منوط بعدد أفراد العائلة ومستوى دخل العائلة، وغيرها من التوصيات، التي يبدو من معيقاتها أنها تهدف إلى رفع العائلات إلى فوق خط الفقر بمبالغ زهيدة، ولكنها عاليا ستقيها فقيرة.

ومن القضايا التي عالجتها اللجنة في الأشهر الأخيرة، ظاهرة انعدام الأمن الغذائي، إذ حسب معطيات جمعية «لنتيت» فإن ١٨٫٨٪ من العائلات في إسرائيل تعاني من فقدان الأمن الغذائي، ما يعني ٥٣٢ ألف عائلة، وفيها ٢٥٪ من المواطنين في إسرائيل، و٣١٪ من الأطفال والقاصرين في إسرائيل،

أنهت لجنة فحص أساليب مكافحة الفقر في إسرائيل برئاسة الخبير إيلي الألوفا عملها ببلورة سلسلة من التوصيات، التي قد لا تشعر بها عائلات الفقر فورا، بعد أن رضخت لضغوط وزارة المالية ومكتب رئيس الحكومة وبنيك إسرائيل المركزي، وتنازلت عن أهم التوصيات، وهي إعادة رفع مخصصات الأولاد، رغم ما أعلنه الألوفا مع تسلمه مهامه بأنه تلقى وعدا من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو بالتجاوب مع كل توصية تقدم بها اللجنة.

وكان وزير الرفاه قد شكّل قبل عدة أشهر لجنة خبراء لفحص جوانب الفقر، ووضع خطة لمكافحة، ويرأس اللجنة الخبير إيلي الألوفا، الذي قال إنه يعمل مع ٤٥ خبيرا تطوع. واشترط الألوفا قيامه بالمهمة بأن يحصل على تعهد من رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، بأن يتم تبني التقرير الذي ستعده اللجنة، وأعلن أنه التقى نتنياهو ففلا وحصل منه على هذا التعهد، ولكن ما حصل في الأسبوع الماضي، بعد تكشف تفاصيل التوصيات، أن الألوفا، وفق ما أشارت له الصحافة الاقتصادية رضخ لإملاءات وزارة المالية، خاصة في ما يتعلق بمخصصات الأولاد.

وقال الألوفا إن اللجنة تضع توصيات بتقليص عدد الفقراء، ليس بالنسبة المثوية، بل بالأعداد، لأن تخفيض النسب لا يعني دائما انخفاضا في أعداد الفقراء، وإسرائيل بحاجة إلى تقليص عدد الفقراء بالذات. وأضاف أن معاناة الفقراء تلزم الحكومة بأن تعمل بشدة أكبر لمكافحة الظاهرة، ولن يكون تقرير نهائي للفقر، لأن هذه الظاهرة بحاجة إلى ملاحظتها طيلة الوقت، فمعالجة أسباب قائمة لا تعني عدم نشوء أسباب جديدة للفقر، وهذا بحاجة إلى ميزانيات فورية وإجراءات فورية، وهدفنا هو إخراج الفقراء من دائرة الفقر إلى المجتمع الطبيعي.

وكانت الحكومة قد كلمت مخصصات الأولاد التي تقاضاها كل عائلة عن كل ولد لديها دون سن ١٨ عاما بنسبة ٤٥٪ وما يعادل ٨٥٠ مليون دولار سنويا، ابتداء من النصف الثاني من العام الماضي، وكان من المفترض أن توصي اللجنة بإعادة هذا التقليل للعائلات، ورفع تدريجي للمخصصات في السنوات العشر المقبلة، خاصة وأن مؤسسة الضمان الاجتماعية (مؤسسة التأمين الوطني) كانت قد حذرت في أكثر من تقرير لها في العام الأخير من انعكاسات تقليص مخصصات الأولاد، وأبرزها عودة آلاف العائلات إلى دائرة الفقر، وتعمق الفقر لدى العائلات الفارقة أصلا في دائرة الفقر.

وكان تقرير المؤتمر الرسمي الأخير الصادر عن مؤسسة الضمان الاجتماعي الحكومية (مؤسسة التأمين الوطني)، قد دل على أن الفقر في إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٢ سجل تراجعاً محدوداً، من ٤٫٩٪ في العام ٢٠١١، إلى ٣٫٢٪، وهو ناجم بالاساس عن تعديل في احتساب الفقر.

كما أظهر التقرير أن الفقر بين العرب في إسرائيل ما زال عميقاً إلا أن التوقعات تشير إلى ارتفاع نسبة الفقر في العام الماضي ٢٠١٣، وهذا ما سيبين في التقرير الذي سيصدر في نهاية العام الجاري.

ثروة كبار أثرياء إسرائيل ازدادت بثلاثة أضعاف خلال ١١ عاماً!

*المجلة الشهرية لصحيفة "ذي ماركرز" تنشر القائمة السنوية لأكثر ٥٠٠ ثري في إسرائيل *الثروة الإجمالية لأكثر ٥٠٠ ثري في العام ٢٠٠٣

بلغت ٣٧ مليار دولار وفي العام ٢٠١٤ بلغت ١١٠ مليار دولار * الثروة الإجمالية ارتفعت خلال عامين بنسبة ٣١٪. في العام ٢٠٠٣ بلغ عدد

أصحاب المليارات (بالشيكل) ٨ أثرياء أما في العام ٢٠١٤ فبلغ ٧٤ ثريا * من بين الأثرياء الـ ٥٠٠ ثري عربي واحد كان في العام الماضي

في المرتبة ٤٢٩ واليوم في المرتبة ٤٤٤ * مستوى المعيشة لمواطني إسرائيل ارتفع في نفس الفترة بنسبة ٢٢٪ فقط*

الماضي في المرتبة ٤٢٩، وهو رجل الأعمال بديع بشارة طنوس، من مدينة الناصرة، صاحب واحدة من أكبر شركات البناء في إسرائيل، وهي تنشط أيضا في دول في شرق أوروبا وكندا، وقد أسس طنوس الشركة في سنوات السبعين الأولى، ولاحقا انضم إليه شقيقه صبحي، ولكن قبل سنوات قليلة انشق صبحي عن الشركة، وأقام شركة مستقلة، وهي أيضا لها نشاط في الخارج.

وحسب التقرير، تبلغ ثروة بديع طنوس ما بين ١٠٥ ملايين إلى ١١٠ ملايين دولار، بزيادة ٥ ملايين دولار عن العام الماضي، وكان في العام الماضي قد حقق زيادة في ثروته بقيمة ١٠ ملايين دولار. وقبل عدة سنوات، كانت عائلات عربيتان في لائحة الأثرياء، وفي سنوات التسعين ثلاث عائلات، وكانت العائلة الثانية التي خرجت من لائحة الأثرياء هي عائلة شحقة، الشهيرة في مجال استيراد الأغذية، وجاء خروجها نتيجة فسح شراكة بين أبناء العم.

زيادة غير مسبوقة!

في تقديمه للتقرير السنوي يقول المحلل ورئيس تحرير المجلة إيتان أفريئيل إنه من دون أن تكون بأيدينا معطيات رسمية من المؤكد أنه لا توجد أي شريحة أو مجموعة نجحت في زيادة ثروتها بنسبة ٣٠٠٪ خلال ١١ عاما كما حصل مع الأثرياء في إسرائيل.

ويضيف: بالتأكيد أن هذا لم يحصل مع ٥٠٪ من الجمهور الذي يتقاضى رواتب حتى المعدل الفعلي ١٨٦٠ دولار، ولا حتى الشرائح الوسطى التي تحتاج العائلات فيها إلى سنوات طوال حتى تتملك بيتها بعد أن تتحرر من القروض الاسكانية.

ويتابع أفريئيل أنه ما من شك في أن هذه المجموعة هي تلك صاحبة العلاقات والروابط الوثيقة مع مؤسسة الحكم، وهي التي تملك الشركات الكبرى، وتؤثر بذلك على السياسيين والحكم، فالجمهور في إسرائيل يقرأ يوميا عن المشاكل في جهاز الصحة، وعن ميزانية وزارة الدفاع، وعن رؤساء النقابات الكبيرة وغيرهم، ولكن لا أحد يتطرق إلى قائمة أكبر ٢٠ ثريا، وها هي شبيري أريسون، التي تزداد ثروتها بفعل سيطرتها على بنك "هيوغليم" الذي يدير توفيرات للجمهور بقيمة تزيد عن ٢٠٠ مليار دولار، وسيسيطر على ٧٠٪ من النشاط البنكي في إسرائيل، وكذا بالنسبة لإسحاق تشوشا الذي يحل في المرتبة الثالثة وتتضخم ثروته بفعل سيطرته على حقول الغاز.

ويقول أفريئيل إنه حسب التقديرات لا يوجد اليوم أي عامل توازن من شأنه أن يوقف التوتيرة الحالية لتزايد ثروات الأثرياء، وهي التوتيرة القائمة في العقود الثلاثة الأخيرة، ولكن حسب خبراء فإنه إذا لم تقدم الحكومات في العالم على خطوات جدية، مثل فرض ضرائب أكبر، وإعادة توزيع المقدرات والثروات الطبيعية، فإن هذه التوتيرة ستستمر وسيبقى الثراء الأساس بيد عدد قليل جدا من الناس.

دولار، ما يشكل نسبة ٢٥٪ من إجمالي الثروات، وبلغت ثروة الأثرياء من المرتبة ١٤ إلى المرتبة ٢٩، نحو ٢١٩ مليار دولار، ما يشكل ١٩٪ من إجمالي ثروات الـ ٥٠٠، بعد أن سجلت هذه المجموعة زيادة أرباح تجاوزت ٣ مليارات دولار، وهو ما يشكل ١٩٪ من إجمالي الزيادة.

أبرز الأثرياء

وتربع على «عرش» الأثرياء في إسرائيل كما في السنوات الأخيرة ستيف فيرطهايمر، ونجله إيتان، إذ بلغت ثروة العائلة ما بين ٧٫٨ مليار إلى ٨٫٩ مليار دولار، وقد حققت العائلة في العام الجاري أرباحا إضافية بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، وتبرز العائلة أساسا في شركات التقنيات التكنولوجية في إسرائيل وخارجها.

وتصل في المرتبة الثانية، كما هي حالها في السنوات الأخيرة، بعد أن تربعت في ما مضى على «عرش الأثرياء» شبيري أريسون، صاحبة الأسهم الأكبر في بنك «هيوغليم» أكبر البنوك الإسرائيلية، إضافة إلى ٨٪ من أسهم لها في شركة السفن «كرنفا»، العالمية، التي تقدر قيمتها في بورصة «ناسداك» بقيمة ٣٠ مليار دولار، وتبلغ القيمة الإجمالية لثروة أريسون ما بين ٩٫٧ مليار إلى ٩٫٢ مليار دولار.

وحل هذا العام في المرتبة الثالثة، صاحب أكبر أسهم في حقول الغاز المكتشفة في البحر الأبيض المتوسط، إسحاق تشوشا، الذي حقق في العام الأخير أرباحا بقيمة ٥٧٠ مليون دولار، لتتراوح ثروته حاليا ما بين ٤ مليارات إلى ٩ مليارات دولار، وهي مرشحة للارتفاع الحاد في العام المقبل مع تزايد ضخ الغاز الطبيعي، علما أن تشوشا كان من أكبر الأثرياء الذين تأثرت ثروتهم من الأزمة الاقتصادية في العام ٢٠٠٩.

وفي المرتبة الرابعة حل الثري عيدان عوفر الذي تصل ثروته إلى ما يقارب ٤ مليارات دولار، ويتوزع نشاطه الاقتصادي في عدة مجالات، ومن بينها شركة النقل البحري الإسرائيلية تسييم، وتكبد في العام الأخير خسائر بلغت ٤٥٠ مليون دولار.

وفي المرتبة الخامسة حل الثري أرنون ميلتشن، الذي تتراوح ثروته ما بين ٣ مليارات إلى ٤ مليارات دولار، بعد أن حقق في العام الأخير أرباحا بقيمة ٦٠٠ مليون دولار، ونشاطه الاقتصادي الأبرز في القطاع السينمائي العالمي. وفي المرتبة السادسة ميخائيل ميريشغيلي، وتقارب ثروته ٣ مليارات دولار، وهو روسي الأصل، وأساس نشاطه في قطاع الطاقة.

ودخل إلى قائمة الأثرياء في إسرائيل، مع ثروة تقارب ٣ مليارات دولار، حاييم صبان، الذي نشاطه الاقتصادي يتنقل بين الولايات المتحدة وإسرائيل ودول أخرى، لكنه دخل إلى القائمة هذا العام بعد أن اشترى شركة الاتصالات «بارتنيير» التي تملك شبكة الهاتف الحيوية «أورانج» في إسرائيل.

العربي الوحيد

وكما في العام الماضي أيضا في هذا العام، فمن أصل ٥٠٠ ثري في إسرائيل هناك عربي واحد، وقد حل في المرتبة ٤٤٤ بعد أن حل في العام

أظهرت قائمة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل التي نشرتها المجلة الشهرية لصحيفة "ذي ماركرز" الاقتصادية مؤخرا، أن الثروة الإجمالية لهؤلاء الأثرياء ارتفعت بنسبة ١٨٪ عن العام الماضي ٢٠١٣، من ٩٣ مليار دولار إلى ١١٠ مليار دولار، ويظهر أيضا أن الثروة الإجمالية لأكثر ٥٠٠ ثري ارتفعت بنسبة ٣٠٪ عن العام ٢٠٠٣، في الوقت الذي ارتفع فيه مستوى المعيشة لسائر السكان في نفس الفترة بنسبة ٢٢٪، ما يدل أكثر على اتساع الفجوات الاجتماعية في إسرائيل بشكل مستمر.

وتضم القائمة بدءا من الثري الأكبر في إسرائيل ستيف فيرطهايمر الذي تتراوح ثروته ما بين ٧٫٨ مليار إلى ٨٫٩ مليار دولار، وصولا إلى الثري "الأصغر" الذي تتراوح ثروته ما بين ٦٠ مليون إلى ٧٠ مليون دولار.

ويتبين من القائمة حصول ارتفاع في عدد أصحاب المليارات (بالشيكل) في إسرائيل، بمعنى من بحوزته ٢٨٥ مليون دولار وصاعدا، ففي حين كان عددهم في العام ٢٠٠٣ ثمانية أشخاص ارتفع عددهم في العام الجاري إلى ٧٤ مليارديرا، بزيادة ٦ أشخاص عن العام الماضي ٢٠١٣.

ويظهر من القائمة أن الغالبية الساحقة من الأثرياء حققت أرباحا كبيرة في العام الجاري، ولكن أبرزهم يبقى صاحب الأسهم الأكبر في حقول الغاز المكتشفة حديثا إسحاق تشوشا، الذي حقق خلال عام واحد أرباحا بقيمة ٥٧٠ مليون دولار، وشملت القائمة ١٨ ثريا جديدا، من بينهم ثلاثة من كبار الأثرياء، اشتروا في العام الأخير أسهما في شركات كبرى، وأبرزهم حاييم صبان بثروة في إسرائيل تقارب ٣ مليارات دولار، أما باقي الأثرياء الجدد في القائمة فغالبيتهم بثروات تتراوح ما بين ٦٠ إلى ١٢٠ مليون دولار.

وبحسب المعطيات التي نشرها التقرير، فإن ثروة أكبر ٥٠٠ ثري في إسرائيل بلغت في العام ٢٠٠٣ نحو ٣٧ مليار دولار، وكان عدد أصحاب المليارات (بالشيكل) ثمانية أثرياء، وكان حجم الثروات وعدد أصحاب المليارات يرتفع في كل عام، باستثناء العام ٢٠٠٩، الذي انعكست في النصف الأول منه الأزمة الاقتصادية العالمية على الاقتصاد الإسرائيلي، فانهارت الثروة الإجمالية لكبار الأثرياء، كما تراجع بشكل حاد عدد أصحاب المليارات، ولكن في العام التالي ٢٠١٠، ارتفعت الثروات مجددا، وفي العام ٢٠١١ قفز الحجم الإجمالي عما كان عليه في العام ٢٠٠٨.

ثروة الـ ١٣ الأوائل ٤٠٪

حينما يتحدث التقرير عن أكبر ٥٠٠ ثري فهنا لا يعني انتهاء الأثرياء، بل أن هناك أعدادا من الصعب معرفتها تقف على حافة لائحة الـ ٥٠٠ الأوائل، ولكن بين هؤلاء الذين شملتهم القائمة الفجوات كبيرة جدا، فنجد مثلا أن ٦٠٪ من الثروات و٣٢٪ من الزيادة الإجمالية هذه العام في الثروات تتكدس عند أول ٢٩ ثريا في القائمة.

وبلغت ثروة الـ ١٣ الأوائل من هؤلاء الأثرياء، ما مجموعه ٤٤٫٣٢ مليار دولار، وهذا يشكل نسبة ٤٪ من إجمالي ثروة الـ ٥٠٠، وقد زادت ثرواتهم بنحو ٢٥٫٢ مليار دولار، ما يشكل ٢٢٪ من الزيادة الإجمالية لثروات الـ ٥٠٠. وإذا ما أخذنا السنة الأوائل لوجدنا أن إجمالي ثروتهم يصل إلى ٢٨ مليار

موجز اقتصادي

ارتفاع المعدل الرسمي للأجور بنسبة ٤ بالمئة

أعلن مكتب الإحصاء المركزي الإسرائيلي أن المعدل الرسمي العام للأجور في شهر نيسان الماضي بلغ ٩٥٠٤ شيكلات، وهو ما يعادل ٧٢٣٢ دولارا، وفق سعر الصرف الحالي، وبزيادة بنسبة ٤ بالمئة عن معدل الأجور الذي كان قائما في شهر شباط الماضي، إلا أن معدل الأجور الفعلي عادة ما يكون بنسبة ٧٠ بالمئة من معدل الأجور العام. وهذا ما أكدته تقرير لمكتب الإحصاء وآخر لبنك إسرائيل المركزي، صادرا في نهاية العام الماضي، وبينما في حينه أن معدل الرواتب الفعلي في إسرائيل في العام ٢٠١٢، بلغ ٦٥٩٤ شيكالا (١٨٧٩ دولارا) في حين أن معدل الرواتب الرسمي كان ٩١٤٩ شيكالا (٢٢٣٠ دولارا).

والفرق بين معدل الأجور الفعلي والمعدل الرسمي، هو أن المعدل الرسمي يحتسب جميع الأجور ويقسمها على عدد العاملين في السوق، بينما المعدل الفعلي يتعامل مع الأجور المتبعة بحسب عدد العاملين، فمثلا معروف أن ٧٥٪ من الأجيرين في إسرائيل يتقاضون من معدل الأجور الرسمي وما دون، بينما نحو ٥٨٪ من العاملين يحصلون على ٦٧٪ من معدل الأجور الرسمي وما دون، وأكثر من ٣٥٪ من الأجيرين يتقاضون الحد الأدنى من الأجر وما دون.

ويقول تقرير مكتب الإحصاء الصادر في الأسبوع الماضي، أن عدد وظائف الأجيرين في إسرائيل ارتفع في شهر نيسان الماضي بنسبة ١٣ بالمئة، ويات عدد الوظائف ٣٫٢٥ مليون وظيفة، وما زال قطاع التوظيف الأكبر، هو قطاع التربية والتعليم إذ يبلغ عدد العاملين فيه نحو ٤٨٠ ألف عامل، في مختلف مجالات هذا القطاع. وكان تقرير لوزارة الاقتصاد الإسرائيلية صدر في الأسبوع الماضي، قد أكد اتساع الفجوة في الرواتب بين الرجال والنساء، تصل إلى الضعفين لصالح الرجال. وقال التقرير إن رواتب الرجال في نفس الوظيفة والتدريب يزيد بنسبة ٥٥٪ عن رواتب النساء، ولكن إسرائيل ليست وحدها، بل هي تحل في المرتبة ٢٦ من بين الدول الأعضاء في منظمة OECD، بينما تحل في المرتبة الأولى الزوج التي تزيد فيها رواتب الرجال بنسبة ٧٧٪ عن رواتب النساء، تليها نيوزلندا بنسبة ٧٥٪، وتحل الولايات المتحدة الأميركية في المرتبة الـ ١٥، إذ تزيد فيها رواتب الرجال بنسبة ٦٥٪.

بنك إسرائيل يتوقع نمو بنسبة ٣٫١ بالمئة في ٢٠١٥

أعلن بنك إسرائيل المركزي عن توقعاته للنمو الاقتصادي للعامين الجاري والمقبل، وبينما أبقى البنك على توقعاته للعام الجاري بنسبة ٣٪، فإنه خفض توقعاته للعام المقبل إلى نسبة ٣٫١٪، وهذا على الرغم من أن صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون بين الدول المتطورة، يتوقعان أن يكون النمو الاقتصادي في إسرائيل في العام الجاري بنسبة ٣٫٢٪، وفي العام المقبل ٣٫٥٪.

وكان مكتب الإحصاء قد أعلن في الشهر الماضي عن معطيات أقلت الأوساط الاقتصادية الرسمية وغيرها، بعد أن تبين أن النمو الاقتصادي قد سجل في الربع الأول من العام الجاري ارتفاعا متخفيا بنسبة ٢٫٢٪، بعد أن كان قد ارتفع في الربع الأخير من العام الماضي ٢٠١٣ بنسبة ٢٫٩٪، وفي الربع الثالث الذي سبقه بنسبة ١٫٩٪.

وجاء في تقرير هذا المكتب أن التراجع في الاستهلاك الفردي بلغ نسبة ٢٪، ما يعني تراجعا بنسبة ٤٪ عن مستوى الفرد الواحد، وهذا مؤشر لمستوى المعيشة، الذي عمليا تراجع منذ مطلع العام الجاري، كما أن هذا التراجع هو استمرار للتراجع الذي تم تسجيله في الربع الأخير من العام الماضي بنسبة ١٪. جدير ذكره، أن «التقارير السوداوية» عن الاقتصاد الإسرائيلي باتت «عادة» تسبق الإعداد لميزانية العام المقبل، في السنوات الأخيرة، إذ أن قسم الميزانيات في وزارة المالية ينهي في هذه الأيام مسودة ميزانية العام المقبل ٢٠١٥، التي يطالب بنك إسرائيل بتقليصها بما يزيد عن ٤ مليارات دولار، أو أن يعوض عن التقليل برفع جديد للضرائب، بهدف الحفاظ على نسبة العجز المخططة، ٢٫٥٪ من قيمة الناتج العام في إسرائيل.

تكلفة تطبيق الشريعة اليهودية على عام هجر الثمار- ٢٩ مليون دولار

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن تخصيص ميزانية ٢٩ مليون دولار، لصرفها على الانعكاسات الاقتصادية، للسنة الحالية، التي يتوجب فيها على اليهود عدم جني الثمار الزراعية، وهي بموجب الشريعة اليهودية مرة كل سبع سنوات، بمعنى أن اليهود يجنون الثمار ست سنوات متتالية، وفي السنة السابعة يكون عليهم هجرها، ولكن كما يبدو ليس كل أصحاب الحقول سيلتزمون بهذه الشريعة، التي تبلغ تكلفتها، في ما لو طبقت كليا، مئات ملايين الدولارات.

وتخصص الحكومة قرابة ١٣ مليون دولار للمزارعين الذي سيلتزمون بتطبيق هذه الشريعة، ٥٫٧٥ مليون دولار للمشاتل، ومليونين دولار لأصحاب الدفيئات الزراعية، التي ستلتزم هي أيضا بهذه الشريعة، فيما سيتم صرف قرابة ٣٫٣ مليون دولار على معاهد دينية تقدم الإرشادات والمساعدات للتعامل مع هذا العام، ٥٧٥ ألف دولار للإعلام، ومبلغ مماثل من أجل تمويل الطقس الديني عند حائط البراق.

مع انتهاء هذا العام، وانتقدت الصحافة الاقتصادية هذا الصرف المبالغ به، وأشارت إلى أنه في الوقت الذي تسعى فيه الحكومة إلى تقليص مصروفاتها، وتمتدح عن القيام بإجراءات اقتصادية لتخفيض أسعار البيوت، فإنه تسارع للصراف على مثل هذا النظام، كما أورد الملحق الاقتصادي لصحيفة "يديعوت أحرونوت".

شبهات أخلاقية وجنائية تعيد مؤسسة الرئاسة في إسرائيل إلى مركز الاهتمام!

***سبعة أشخاص أعلنوا ترشحهم لمنصب الرئيس العاشر لدولة إسرائيل. اثنان اضطرا إلى الانسحاب جراء شبهات مختلفة، سواء بالتحرش الجنسي أو تلقي**

الرشاوى. اثنان انتقلا إلى الجولة الثانية، أحدهما متورط في شبهات بارتكاب مخالفات غير أخلاقية، وربما جنائية!*

كتب سليم سلامة:

انتخب الكنيست الإسرائيلي، يوم الثلاثاء العاشر من حزيران الجاري، عضو الكنيست ورئيس الكنيست السابق رؤوفين ريفلين، ونيسا عازرا لدولة إسرائيل، بعد تفوقه على منافسه عضو الكنيست مئير شطريت في الجولة الثانية (٦٣ صوتا مقابل ٥٣) في ختام معركة حامية الوطيس ومتعددة الجبهات تخللها سيل من المناورات والمؤامرات التي أدت إلى حصول تردُّ كبير في مدى احترام الجمهور الإسرائيلي عموما لمؤسسة الرئاسة، التي تمييز بالرمزية على نحو أساس، وهو ما عكسه عدد غير قليل من استطلاعات الرأي التي أجريت عشية وعدة عملية التصويت التي جرت في الكنيست لاختيار أحد المرشحين لهذا المنصب.

ولئن كانت المناورات والمؤامرات التي سبقت يوم التصويت وعملية الانتخاب، حتى إعلان نتائجها النهائية الرسمية فوز ريفلين، قابلة للطّي والنسيان من منطلق اعتبارها "جزءا من اللعبة السياسية" ("الديمقراطية")، فإن ما تزامنت معه عملية التصويت وإعلان النتائج من شبهات تحوم حول تورط أحد المرشحين الأساسيين لمنصب رئيس الدولة (العاشر) في فضائح أخلاقية، قد تنطوي أيضا على مخالفات جنائية. فضلا عن اضطرار اثنين آخرين إلى الانسحاب في مرحلة سابقة -يشكل غيمة سوداء متلبدة تنضاف إلى "الغيوم" الفضائحية المتزايدة والمتفاقمة أخلاقيا وجنائيا، التي عادت لعلامة مميزة في الحراك السياسي- الحزبي الداخلي الإسرائيلي، ناهيك عما ترسمه من علامات استفهام / استعجان / استخفاف / ازدراء حول مؤسسة حظيت على الغالب حتى اليوم (باستثناء فضيحة الرئيس السابق موشي كتساف) باحترام وثقة وإجماعيين بين الجمهور الإسرائيلي.

فالفضيحة الأخيرة تتعلق بعضو الكنيست مئير شطريت، الذي انتقل إلى الجولة الثانية من المنافسة أمام رؤوفين ريفلين، بعدما انتهت الجولة الأولى إلى خروج المرشحين الثلاثة الآخرين من سباق التنافس؛ عضو ورئيسة الكنيست السابقة داليا إيتسيك، قاضية المحكمة العليا السابقة داليا دورنز والبروفسور دان شيختمان الحائز على جائزة "نوبل" في الكيمياء للعام ٢٠١١.

منصب محفوف بالشبهات!

يبدو واضحا أن التدهور المتواصل الحاصل في معايير العمل السياسي ـ الحزبي ـ البرلماني، الشخصية والأخلاقية، منذ بضع سنوات، يرتدي صورا مختلفة ومتعددة تتزايد باستمرار، مع استمرار الاتساع في مقاييسه ودوائره إذ يقضي، يوما بعد يوم، في مزيد من المجالات ومن المؤسسات الرسمية التي تحظى (أو، كانت تحظى) حتى الآن بامتياز اعتبارها "ثقية" /طاهرة"!

ولا شك في إن إحدى هذه المؤسسات، إن لم تكن أولها وأبرزها، مؤسسة الرئاسة في إسرائيل، التي تميزت حتى الآن بقدرتها على تشكيل مركز جذب وتوحيد للمجتمع الإسرائيلي (اليهودي، تحديدا وأساسا) بمختلف أطبافه وانتمائه، مما أكسبها احتراما وثقة واسعين جدا واستثنائيين بين الجمهور الإسرائيلي، عموما. عبرت عنها العديد من استطلاعات الرأي العام التي أجريت في إسرائيل على مدار سنوات عديدة خلت.

وفي عصر صيانة هذه المؤسسة وتحسينها أمام أخطار الفساد والتكلس واحتتمالات الابتزاز، جرى في العام ١٩٩٩ تعديل "قانون أساس رئيس الدولة" ليضفي بتحديد مدة ولاية رئيس الدولة بولاية واحدة فقط فترتها سبع سنوات، بدلا مما كان

سابقا، فترة خمس سنوات قابلة للتلمديد (إعادة الانتخاب) لدورة ثانية أخرى.

وعلى الرغم من أن فضيحة رئيس الدولة السابق، موشي كتساف، بتورطه في ممارسات أخلاقية مشينة وجرام جنائية خطيرة ثبتتها المحاكم الإسرائيلية ضده (فرضت عليه عقوبة السجن الفعلي لسنوات طويلة بجريرتها) مثلت فترة انحطاط نسبي في موقف الجمهور الإسرائيلي من هذه المؤسسة، إلا أنها كانت فترة قصيرة جدا، إذ كشفت هذه الفضيحة في المراحل الأخيرة من ولايته في هذا المنصب (انتخب لهذا المنصب في تموز ٢٠٠٠ واستقال منه في تموز ٢٠٠٧) وسرعان ما تبديد غيمتها من فوق رأس المؤسسة نفسها، إذ استطاع خلفه في هذا المنصب، شمعون بيريس، أن يعيد للمنصب مكانته، احترامه، هيئته، ثقته ورمزيته في أعين المواطنين الإسرائيليين. وللتذكير، كان شمعون بيريس قد خسر المنافسة الأولى على هذا المنصب في العام ٢٠٠٠، إذ تغلب على كتساف بفارق ستة أصوات (٦٣ مقابل ٥٧)، ثم عاد وتنافس في العام ٢٠٠٧، وفاز بالمنصب، بعد تفوقه على عضوي الكنيست رؤوفين ريفلين وكوليت أفيطال.

غير أن "جيل شمعون بيريس" قد انتهى واختفى من الحياة السياسية ـ الحزبية الداخلية في إسرائيل (وليس الداخلية فقط، لكن هذا مجال آخر للبحث)، خاصة وأن بيريس الشخص (ابن الـ ٩٢ عاما) هو آخر ما تبقى من ذلك الجيل من القادة الإسرائيليين، وخاصة بعد سقوط أريئيل شارون من الحلبة السياسية، ثم وفاته.

وفي واقع هذه المستجدات، أعلن سبعة أشخاص ترشيح أنفسهم لخوض هذه المنافسة الجديدة طمعا في الفوز بمنصب رئيس الدولة العاشر، خلفا لشمعون بيريس الذي سيهي مهام منصبه رسميا في تموز القادم، وما أن أعلنت أسماء المرشحين، حتى انطلقت عمليات "صيد الساحرات" و"التصفية"، وكان مرشح اليكود، عضو الكنيست والوزير سيلفان شالوم، أول "ضحايا" هذه العمليات التي تمثلت بالكشف عن شبهات خطيرة بشأن تورطه في ممارسات غير أخلاقية مشينة بحق فتيات عملن بصحته في مناصب رسمية مختلفة أشغلهما. وقد حققت الشرطة مع شالوم حول هذه الشبهات الجنائية، قرر المستشار القانوني للحكومة في ختامها إغلاق الملف وعدم تقديم أية لائحة اتهام بحقه، غير أن شالوم كان قد تلخ بوصمة اضطرته إلى سحب ترشيحه لمنصب رئيس الدولة، وقبل أربعة أيام فقط من الموعد المحدد لإجراء التصويت في الكنيست، اضطر متنافس آخر من المتنافسين الأساسيين إلى الانسحاب من السباق. وكان "الفضيحة" هذه المرة عضو الكنيست والوزير السابق بنيامين (فؤاد) بن اليعازر، مرشح حزب "العمل"، الذي كشفت القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي عن حصوله على مبالغ طائلة من الأموال من رجل أعمال يهودي استغل جزءا منها في امتلاك منزل فاخر جدا في قلب مدينة يافا العربية بلغ ثمنه

٩ ملايين شيكل! وعلى الفور، شرعت الشرطة في إجراء تحقيق جنائي مع بن اليعازر بشبهة تلقي الرشاوى مما اضطره إلى الانسحاب الفوري من المنافسة.

وإانسحاب سيلفان شالوم، ثم بنيامين بن اليعازر، تقدم مئير شطريت خطوات واسعة وسريعة جدا ليصبح أحد المرشحين الأساسيين والمتنافسين الجديين على منصب رئيس الدولة (العاشر)، مرشحا رسميا عن حزب "هنتوعا" ("الحركة") بزعامة الوزيرة تسيبي ليفني، الذي انتقل إليه من حزب "كديما" (سوية مع ليفني)، الذي كان انتقل إليه من حزب "اليكود" من قبل (سوية مع أريئيل شارون)، لكن الأمر الأهم والأخطر الذي انطوى عليه هذا التطور، المتمثل في احتلال شطريت موقعا تنافسيا مركزيا، هو ما أحدثه من تفاعلات وتحركات على الساحة السياسية ـ الحزبية الداخلية

معركة انتخاب رئيس الدولة الجديد انتهت لكن غبار الفضائح لم يهدأ!

وما تمخض عنه من اصطفافات وتحالفات، ثم دعم فعلي، على الرغم من أن الشبهات حول تورطه في قضايا غير أخلاقية، وربما جنائية، كشفت ونشرت على الملأ قبل موعد الاقتراع على المرشحين في الكنيست، وعلى الرغم من انتشار الأنباء عن هذه الشبهات قبل موعد التصويت في الكنيست بساعات عديدة، لم ير شطريت أية حاجة إلى اتخاذ أية خطوة، لا من قبيل الانسحاب من المنافسة ولا حتى مجرد إصدار بيان توضيحي، بل واصل خوض المنافسة كان شيئا لم يكن. والأدهى من الاصطفافات والتحالفات الجديدة التي التفت حول شطريت، لم تتأثر إطلاقا بهذه الشبهات، بل حظي شطريت بدعم وأصوات ٥٣ عضو كنيست، أبرزهم وفي مقدمتهم أعضاء الكنيست من حزب "العمل" ومن حزب "ميرتس".

"صفقة" شطريت والمساعدة المنزلية!

الشبهات التي كانت حامت حول مئير شطريت (بهدهو وعلى استحياء ينبغي القول!) عشية انتخاب رئيس الدولة الجديد في الكنيست، تفجرت في "كشـف صحافي" بثته القناة العاشرة في التلفزيون الإسرائيلي مساء اليوم التالي، الأربعاء، وخلاصة ذلك الكشف الصحافي أن شطريت، بواسطة محاميه الشخصي، وقع على اتفاقية مع المساعدة المنزلية التي كانت تعمل في منزله قام (شطريت) بموجبه بدفع مبلغ خيالي، نسبيا، يصل إلى ٦٧ ألف شيكل "تعويضات" لقاء إنهاء عملها بعد سنة وأربعة أشهر، وهو مبلغ خيالي وغير معقول، على الإطلاق، بالنظر إلى الفترة القصيرة جدا التي أمضتها هذه المساعدة في العمل لدى عائلة شطريت وبالنظر إلى الأجر الشهري المتوسط الذي كانت تتقاضاه (أو حتى، الذي كان ينبغي أن تتقاضاه رسميا).

وبالنظر إلى هذه العوامل، اعتبر مراسل القناة العاشرة أن الاتفاق المذكور الذي وقع عليه شطريت لم يكن "اتفاق إنهاء عقد عمل" أو اتفاق إنهاء علاقات عمل"، بل شكّل "صفقة" أراد شطريت من خلالها "شراء" صمت السيدة المساعدة، بعدما هدته بانها تعترف بتقديم شكوى جنائية ضده بشبهة التحرش الجنسي ضدها عدة مرات وفي عدة مناسبات، فضلا عن تقديم دعوى مدنية تطالب فيها بالحصول على تعويضات عن الأضرار المالية التي تكبدتها من جراء عدم منحها الشروط الملائمة خلال العمل وعدم دفع حقوقها المالية / النقابية كاملة خلال فترة عملها في منزل العائلة، وقالت الأنباء إن ثمة تسجيلات صوتية تثبت ادعاءات السيدة بشأن تحرش شطريت بها جنسيا في أكثر من مرة.

وكشف النقاب، في السابق، عن بند في الاتفاق المذكور يقضي بتنازل السيدة عن أية مطالب أو ادعاءات مستقبلية ضد شطريت و/ أو زوجته، وبند آخر يقضي بتعهد الطرفين (عائلة شطريت والسيدة المساعدة) بالحفاظ على سرية الاتفاق بينهما على أن يلزم الطرف الذي يخرق هذا البند بدفع غرامة تبلغ ٢٥٠ ألف شيكل!

وأعدادت الأنباء الجديدة إلى الأذهان أن المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، كان قد تبلغ معلومات حول الفضيحة قبل نحو ستة أشهر فحولها إلى الشرطة للتحقيق فيها، لكن الشرطة قررت إنهاء الفحص والتحقيق بعدما رفضت السيدة المعنية تقديم أية شكوى ضد شطريت.

وعقب مكتب المحامين الذي يمثل شطريت على هذه الأنباء بالقول إن "شطريت لم يخضع لأي تحقيق بوليسي ولم يطلب منه، إطلاقا، تقديم أية إفادة أو أي تعقيب على الشائعات الكاذبة التي يتم ترويجها".

معركة انتخاب رئيس الدولة الجديد انتهت لكن غبار الفضائح لم يهدأ!

اتساع ظاهرة تبييض الأموال في إسرائيل عبر الجمعيات ووكالات الصرافة والمجوهرات!

***التقرير السنوي لـ "سلطة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" الإسرائيلية يؤكد تورط فيها مسؤولون *تقرير دولي**

ينتقد تقصيرات إسرائيل *وتقرير آخر يؤكد أن إسرائيل ملجأ لمتهربي دفع الضرائب اليهود في العالم*

جعلت من نفسها ملجأ لأمثال هؤلاء مثل برمودا، إلا أن الفرق بين برمودا وإسرائيل هو أن الأولى متقوجة أمام العالم بأسره، "بينما إسرائيل مفتوحة لمتهربي دفع الضرائب اليهود فقط".

وتشرح الصحيفة تعديل القانون الذي تم في العام ٢٠٠٣، وكان ساريا لمدة خمس سنوات، ثم جرى تمديده في العام ٢٠٠٨ لعشر سنوات أخرى، ويمنح المهاجرين اليهود إلى إسرائيل وحتى الإسرائيليين الذين هاجروا قبل سنوات وعادوا إلى إسرائيل، إعفاء من دفع الضرائب على كل نشاطهم الاقتصادي في الخارج لمدة عشر سنوات، حتى وإن كان الأمر متعلقا ببيع عقارات وأعمال في الخارج وما شابه، وهذا أحد الأنظمة التي سنتها إسرائيل في السنوات الأخيرة بحثا عما يسمى "الهجرة النوعية"، بمعنى استقدام مهاجرين يهود من ذوي الامكانيات المالية والعلمية. وبحسب ما جاء، فإن تعديل القانون في حينه كان بقصد تحفيز الهجرة في إسرائيل، التي بدأت في تلك المرحلة بالتراجع بنسبة حادة، مقارنة مع معدلاتها التي كانت قائمة في سنوات التسعين من القرن الماضي، وكان هدف المشرع هو ضمان تأقلم المهاجرين اقتصاديا في إسرائيل في سنوات هجرتهم الأولى، حسب تعبير الصحيفة.. إلا أن هذا التعديل جعل كثيرين من كبار المستثمرين من يهود العالم يرون في إسرائيل "دفينة لمتهربي دفع الضرائب".

وتقول المحللة ميراف أزلوزورف: "ليس صعبا أن نفهم لماذا كل يهودي لديه أملاك في العالم ومعني بالتستر عليها لا ي يدفع الضرائب، يقفز إلى الفرصة السانحة (إسرائيل)، وليس صعبا فهم لماذا يقوم يهود مستقيمون لا يخفون أموالا عن الضرائب (في دولهم) لكنهم معنيون بتقليل حجمها، بالقفز هم أيضا على الفرصة السانحة".

وتفند الصحيفة ضمنا مراعـم أجهزة تطبيق القانون الإسرائيلية بأنها تتعاون مع جهات دولية، وتقول إن تهديد جهات دولية ودول أخرى بوقف التصاون مع إسرائيل في قضايا تهريب وتبييض الأموال، قاد إلى أن تبدأ إسرائيل بالتعاون مع الإنترنتول في مثل هذه القضايا، ولكن كما يفهم من التقرير فإن ظاهرة اللجوء إلى إسرائيل بهدف التهرب من دفع الضرائب مستمر.

وتقول الصحيفة إن البيوت الفخمة التي اشترها الفرنسيون اليهود في إسرائيل ساهمت أيضا في ارتفاع أسعار البيوت في إسرائيل، وهذا انعكاس واحد من جملة انعكاسات، لكن الأهم هو أن الإعفاء الضريبي الذي ينص عليه القانون جعل من إسرائيل ملجأ لمن يخفون أموالهم عن سلطات الضرائب في دولهم، ملجأ لمن يعملون في تبييض الأموال، وهذا ما جعل سلطة الضرائب الإسرائيلية تعيد تفكيرها من جديد في الوضع الناشئ، الذي يتسبب بغضب الكثير من دول العالم التي تلاحق أمثال هؤلاء الأثرياء.

لكون السلطة المختصة لم تعمل بالشكل الكافي في المؤسسات غير المالية، والتي فيها تجري عمليات تبييض أموال، مثل مكاتب محاسبة ومراقبة حسابات، ووسطاء عقارات. كما انتقدت المنظمة الدولية السلطة الإسرائيلية بأنها لم تطبق أنظمة دولية بالشكل المطلوب لمراقبة المؤسسات المالية، مثل ووكالات الصرافة وغيرها، إلى جانب المعاملة الإسرائيلية في اجراء التعديلات القانونية التي من شأنها محاصرة قاهرة تبييض الأموال. وأعلنت سلطة مكافحة التبييض في تقريرها، أنها بعد تبني تقرير MONEYVAL تعهدت المنظمة الدولية بتقديم تقرير للمنظمة حتى نهاية العام المقبل- ٢٠١٥، يبين التجاوب مع كل الطلبات وتصحيح الأخطاء التي أظهرتها تلك المنظمة، ومن بينها استكمال تشريع قوانين جديدة، تخص بالذات فرض أنظمة منع تبييض الأموال على المؤسسات غير المالية، كذلك السابق ذكرها.

وقالت السلطة الإسرائيلية إن متطلبات المنظمة الدولية أدت إلى خلق تعاون وتبادل معلومات مباشر بين السلطة لمنع تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وبين أجهزة المخابرات الإسرائيلية المختلفة، وخاصة جهاز الاستخبارات العسكرية، وجهاز المخابرات الخارجية "الموساد"، ومجلس الأمن القومي.

ملجأ ضريبي

لكن في الوقت الذي تعلن فيه إسرائيل حملتها لمنع تبييض الأموال، فإن تقارير أخرى أثبتت أنها تمرد يد المساعدة لمتهربين من دفع الضرائب في دولهم، خاصة الأثرياء اليهود، وكان تقرير لصحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية الإسرائيلية قبل فترة قد أكد أن إسرائيل باتت "دفينة لمتهربي دفع الضرائب" من يهود العالم، الذين يستفيدون من قانون أقرته إسرائيل قبل نحو عشر سنوات، بهدف تشجيع كبار أصحاب المال اليهود في العالم على الهجرة إلى إسرائيل، وعلى الرغم من أن إسرائيل تدعي أنها تنصاع للقانون الدولي، فإن الصحيفة تؤكد عكس ذلك بناء على الوقائع.

واضطرت هذه الظاهرة المستفحلة إسرائيل إلى الرضوخ لطب الإنترنتول الدولي، الذي داهم قبل فترة عدة بيوت فخمة في واحدة من ضواحي مدينة هرتسليا، التي يسكنها كبار الأثرياء في إسرائيل، وكان الهدف البحث عن أثرياء فرنسيين يهود متهمين بالتهرب من دفع ضرائب بقيمة ٥ مليارات دولار، جاؤوا إلى إسرائيل "واختبأوا فيها".

وقالت الصحيفة إن جهات قضائية إسرائيلية تدعي أن إسرائيل تتعاون مع جهات دولية لملاحقة متهربي دفع الضرائب، "إلا أن هذا ليس صحيحا، فليس صدقة أن وصل اليهود الفرنسيون، المشتهرون بإخفاء أموال عن سلطات الضرائب، بالذات إلى إسرائيل، وهم ليس من دون سبب يعتقدون ببساطة أن إسرائيل دولة لجوء لليهود". وتضيف الصحيفة أن إسرائيل

حركة تنقل الأموال، إما من خلال وكالات وجهات الصرافة، أو حركة الأموال النقدية بين الأفراد، وفي هذا المجال يتغلغل عالم الإجرام بشكل خاص، وكانت تقارير إسرائيلية قد تحدثت في الأسابيع الأخيرة عن أن شبكات الاجرام المنظم في إسرائيل تنتشر ووكالات صرافة عديدة، تسهل عليها حركتها المالية.

وقال التقرير إن من الظواهر التي استفحلت في السنوات الأخيرة كانت الفواتير الوهمية، للتغطية على الأموال، إضافة إلى فتح شركات وهمية، وهذه تدار من مبييض أموال "مهنيين" قادرين على التحايل على السلطات الرسمية بطرق جديدة يتكررتها باستمرار، ولكن القطاع الذي برز في العام الأخير لتبييض الأموال، حسب التقرير، كان أيضا قطاع المجوهرات، وتبين سلطة منع تبييض الأموال أن في هذا القطاع مخاطر كثيرة ومتزايدة، تشارك فيها أوساط عالمية، ولذا فقد عملت السلطة على توسيع دائرة معلوماتها، كما أن السلطة عززت من تعاونها واتصالاتها مع مؤسسات دولية مختصة، بهدف تبادل المعلومات في هذا المجال.

أما في مجال ما تسميه إسرائيل "الإرهاب"، فيقول التقرير إن العمل في هذا المجال أكثر تعقيدا من غيره، إذ أن التمويل الأساس لهذا النشاط يأتي من التبرعات، أو من التمويل الذاتي للجهات التي تصفها إسرائيل بـ "الإرهاب"، أو من خلال السنذات الأكثر تعقيدا من ناحية إسرائيل، وهي "الحوالات المالية"، وأحيانا تشارك حكومات دول في تحويل أموال لتلك الجهات.

إلا أن التقرير يدعي أن جهات إجرام تشارك هي أيضا في عمليات تمويل ما يسمى بـ "الإرهاب"، من خلال الاتجار بالمخدرات، أو شراء وبيع أدوية مريضة، أو إقامة شركات وهمية تخدم الاتجاهين في آن واحد.

ويذكر هنا أن إسرائيل اتهمت قبل أكثر من عام عمالا أجنب من المتسللين من إفريقيا بأنهم يحولون أموالا إلى دولهم عبر تحويلها إلى جهات في الضفة، في حين أن تلك الجهات تضمن وصول أموال بالقدر ذاته لعائلات العاملين في دولهم.

انتقاد جهات دولية

يعرض التقرير بعضا من انتقادات المنظمة الدولية MONEYVAL، التي زار مندوبونها إسرائيل في العام الماضي ٢٠١٣، وأجروا فحصا في شكل عمل السلطة، وكانت الزيارة السابقة للمنظمة قد جرت في العام ٢٠٠٨، وركزت المنظمة فحصها في المجال الاستخباراتي وتبادل المعلومات المحلي والعالمي، في مجال منع تبييض الأموال وتمويل "الإرهاب".

ويقول تقرير السلطة إن تقرير المنظمة الدولية امتدح عمل السلطة الإسرائيلية في نواح عدة، وأشار إلى التقدم في عمل مكافحة تبييض الأموال على وجه الخصوص، ولكن في المقابل تلقت إسرائيل انتقادا حادا

كتب ب. ج:

قال التقرير السنوي لـ "سلطة مكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب" الإسرائيلي إن هذه السلطة باتت تبذل جهدا أكبر في ملاحقة الفساد الذي تتورط فيه شخصيات رسمية وعامة، في حين أشار التقرير إلى استغلال ظاهرة تبييض الأموال عبر الجمعيات الخيرية، وقطاع المجوهرات، إضافة إلى استثمارها في العقوات "التقليدية"، وأبرزها ووكالات الصرافة، في حين أشار إلى انتقادات دولية لتقصيرات إسرائيل في ملاحقة جوانب من ظاهرة تبييض الأموال، خاصة وأن تقريرها سابقا كان قد أظهر إسرائيل ملجأ لمتهربي دفع ضرائب في العالم، وخاصة من الأثرياء اليهود في العالم.

وعرض التقرير السنوي مصادر تبييض الأموال، أو تمويل ما تسميه إسرائيل "إرهابا"، إلا أنه حسب التقرير فإن نسبة تمويل ما يسمى بـ "الإرهاب" من إجمالي ما تم ضبطه يقل عن ١٧٪ بقليل، بينما النشاط الأكبر للسلطة كان في مجال تبييض الأموال، وكان التبييض عبر نقل الأموال نقدا فائق لنسبة ١٥٪، يضاف إلى نسبة ١٧٪ بالتعامل بالعمله الأجنبية، أما وكالات الصرافة قد فاقت نسبتها ١١٪، ونسبة مماثلة كانت من خلال شركات وهمية، وأقل من ١٠٪ عبر تحويلات مالية بين بنوك في الخارج، وأقل من ٨٪ من خلال جمعيات خيرية وجمعيات أخرى، وقراءة ٧٪ من خلال حسابات بنكية، و٣٪ عبر تفتلات مالية بين عدة أشخاص.

وقد خلا تقرير السلطة ذاته من معطيات محددة لحجم الأموال التي تم وضع اليد عليها في إطار تبييض الأموال، وكما يبدو فإن مثل هذه المعطيات يحظر نشرها، لكن ما تبين من التقرير هو كثرة الإقبال على تقديم تصاريح بالانشط المالي، وقال التقرير إنه في العام الماضي تلقت السلطة ما يقارب ١٦ مليون تصريح "عادي" عن النشاط الاقتصادي بموجب القانون القائم، مقابل ١٢ مليون تصريح مشابه في العام ٢٠٠٨، كذلك تلقت السلطة تصاريحات عما يزيد عن ٥٠ ألف نشاط اقتصادي ومالي استثنائي، مقابل ٢٠ ألف تصريح كهذا كان في العام ٢٠٠٨، وجاء هذا الارتفاع بسبب تعديل القانون الذي يلزم جهات ومؤسسات بتقديم تصاريح كهذا تبين مصدر الأموال وجهتها.

مجلات العمل الأبرز

وجاء في التقرير أن استخدام الجمعيات عامة والجمعيات الخيرية لتبييض الأموال وتمويل "الإرهاب"، خاصة، هو طابع عمل معروف عالميا، لأن النشاط المالي فيها كثيف بالأموال نقدا، ما يفسح المجال أمام عمليات تمويه وتشويه، وخاصة في بند التبرعات، وقد استمر هذا النهج في العام الماضي- ٢٠١٣، كما هو حاصل في العالم عامة.

ويشير التقرير إلى أن المجال الأكبر في عمليات تبييض الأموال نجده في

متابعات

تراجع محفزات الضباط الإسرائيليين الشبان للخدمة العسكرية الدائمة!

يسود قلق في هيئة الأركان العامة للجيش الإسرائيلي بسبب نتائج استطلاع للرأي العام أجراه قسم العلوم السلوكية بين الضباط في الخدمة الدائمة، إذ أظهرت نتائج الاستطلاع وجود تراجع كبير ملموس في محفزات هؤلاء الضباط للاستمرار في الخدمة العسكرية الدائمة.

وقالت صحيفة «هآرتس»، يوم الجمعة الماضي، إنه على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي يمتنع عن نشر المعطيات الكاملة للاستطلاع، إلا أن اتجاه الأمور واضح منذ عدة شهور، «وعلى ما يبدو أن الاستنتاجات من الاستطلاع أصعب مما هو متوقع»، فقد تبين أن الضباط في الخدمة الدائمة قلقون على مستقبلهم.

وأجاب عدد أكبر من الضباط هذا العام، قياسا بالأعوام الستة السابقة والتي أجريت فيها استطلاعات مشابهة، بالإيجاب لدى ردهم على السؤال «هل تفكر بترك الخدمة العسكرية؟»، وتبين أنه ارتفع عدد الضباط الشبان الذين يظنون فسخ العقد الذي وقعه مع الجيش، أو أنهم يرفضون تمديدّه. ووفقا للمصلحة، فإن «محفزات الضباط في الخدمة العسكرية الدائمة أخذ ينخفض إلى حضيض بدأ يذكر بفترات محزنة، مثل الأزمة التي حدثت في نهاية حرب لبنان الأولى وبعدها، ورفض حينها جنود متفوقون الترقى إلى رتب ضباط، وبالأزمة الأقصر مدة التي حدثت خلال العامين اللذين أعقبا حرب لبنان الثانية».

وعلى الضباط المشاركون في الاستطلاع الأسباب التي أدت لتراجع المحفز لديهم للاستمرار في الخدمة الدائمة، بأنها مرتبطة بسا وصفوه على أنها «نظرة عدوانية وحتى شريرة» للمجتمع الإسرائيلي تجاههم.

ويشير الضباط بذلك إلى السجال في إسرائيل، الذي تصاعدت حدته هذا العام، حول ميزانية الأمن، وتم التعبير عنه من خلال خطابات وزير المالية، يائير لبيد، الذي طالب بتقليص هذه الميزانية. كذلك أيد تقليص الميزانية العديد من المحللين من خلال مقالات انتقدوا خلالها التبذير والرخاء الذي يعيش فيه ضباط الجيش من حيث شروط رواتبهم وتكلفتها المرتفعة.

والجدير بالذكر في هذا السياق أن الجيش ما زال يحتل المكانة الأولى لسلم ثقة الجمهور بالمؤسسات الإسرائيلية. لكن الجمهور يميز بين دعمه بصورة عامة للجيش، الذي يمثل بالنسبة إليه الجنود من وحدات النخبة، وبين الانتقادات المترددة لشروط عمل الضباط وتكلفة رواتبهم المرتفعة وخاصة تسرح الضباط الكبار في سن صغيرة نسبيا ويراتب تقاعدي مرتفع.

وتبين أن تراجع هذه المحفزات ليس مرتبطا بنظرة المجتمع للضباط فقط، إذ أن «نموذج الخدمة العسكرية الدائمة المتبعة في الجيش الإسرائيلي موجود في مراحل الانهيار، والتسوية التي توصل إليها جهاز الأمن مع وزارة المالية قبل سنوات قليلة حول رفع تدريجي لسن تسريح الضباط الذين يخدمون في الجبهة الداخلية لم تحقق هدفها»، وقد عين رئيس أركان الجيش الإسرائيلي، بيني غانتس، لجنة من أجل البحث في أفكار جديدة من أجل اتباع نموذج جديد. ويبدو أن الاتجاه هو نحو تجديد عدد أكبر للخدمة الدائمة لفترات أقصر نسبيا، من دون منحهم تقاعدا فور تسرحهم في سن مبكرة. وقال مسؤول رفيع المستوى في جهاز الأمن الإسرائيلي: «إننا عالقون في نموذج غير ناجح، والجيش يشيع (في إشارة إلى سن الضباط)، وسيل ترقية ضباط الأركان مسدودة أمام الشبان فيما الأكبر سنا يتسرحون في سن متأخرة جدا، ويصعب عليهم فيها العمل المدني». وسوق العمل المدنية، والطريقة الحالية خلقت وضعاً ليس مربحا للمؤسسة بوجود ضابط يقرب من سن الأربعين وتبقية في صفوفها حتى يبلغ سن التقاعد الكامل، حتى لو كان يؤدي دوره بصورة متوسطة».

وفي سياق ميزانية الأمن، أعلن وزير الدفاع الإسرائيلي، موشيه يعلون، خلال مؤتمر هرتسليا السنوي، المصادف في ١٩ شباط الماضي، أنه تم الإعلان عن «وقف إطلاق نار» في الخلاف بين وزارته ووزارة المالية حول ميزانية الأمن، وتتواصل الاتصالات بين الجانبين بصورة هادئة في هذه الأثناء.

من جانبه، طالب رئيس لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، زئيف إلكين، بحل الخلاف حول ميزانية الأمن خلال أيام، وإلا فإنه سيبدو رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، ويعلمون وليبد، إلى إجراء النقاش حول هذه الميزانية أمام أعضاء اللجنة البرلمانية.

وكان جهاز الأمن قد طالب بزيادة ميزانيته بمبلغ مليار شيكل باءاء أن هذا المبلغ سيستخدم لنغطية نفقاته حتى نهاية العام الحالي. لكن وزارة المالية ترفض ذلك، ويتوقع أن يحسم نتنياهو النقاش حول الميزانية بزيادة بمليار شيكل، لكنه سيغفل هذه الزيادة بأن يجري الجيش تدريبات عسكرية بهدف تمكين لبيد من الخروج من هذا الخلاف مع وزارة الدفاع كمنتصر.

وقال غانتس، خلال مؤتمر هرتسليا: «إننا ندرك أننا في الجيش لسنا وحيدين، وإنما نحن جزء من دولة إسرائيل. والجيش الإسرائيلي منتج لمناقشة أي إصلاح ممكن». وأضاف أنه يعترف بأهمية الاحتياجات المدنية في الميزانية العامة، مثل التربية والتعليم والرفاه وشرق الشوارع وبناء المستشفيات، وهي بنود في الميزانية تم تقليصها في السنوات الكثيرة الماضية لصالح زيادة ميزانية الأمن.

وتأتي أقوال غانتس في وقت تعرض فيه هو وجهاز الأمن لانتقادات شديدة في أعقاب قراره بزيادة تقاعد الضباط في الخدمة الدائمة بنسبة ٦٪ تعويضا عن خدمتهم النظامية لمدة ثلاث سنوات، وذلك في الوقت الذي قرر فيه الجيش وقف تدريبات سلاح الجو، في سياق السجال على ميزانية الأمن، وهو ما اعتبر أنه اندمام نجاعة الجيش في الاستفادة من ميزانيته العائلية والتي تزيد بـ ٦٢ مليار شيكل سنويا.

إعداد: بلال ضاهر

الدعوة إلى وضع مفهوم أمني إسرائيلي جديد على ضوء التغيرات في المنطقة وازدياد التهديدات!



رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي بيني غانتس خلال إلقاء خطابه أمام مؤتمر هرتسليا الأسبوع الماضي.

من جانبها، سعت إسرائيل دائما إلى إقامة علاقات تحالف أو شبه تحالف مع دولة عظمى واحدة على الأقل، بسبب وضعيتها الجيو إستراتيجية والصراع العربي - الإسرائيلي، وانطلاقا من هذه الرؤية، بدأت بتوثيق علاقاتها مع الولايات المتحدة، في السبعينيات، وقد تطورت هذه العلاقات إلى مستوى «العلاقات المتميزة»، وشددت الوثيقة على أن هذه العلاقات هي «الكنز السياسي والأمني الأكثر أهمية الذي بحوزة إسرائيل في الحلبة الدولية... وتتزايد أهمية هذه العلاقات المتميزة في الفترة الحالية التي تتواجد فيها إسرائيل في عزلة دولية متصاعدة».

وأضافت الوثيقة أن استمرار الدعم الأميركي لإسرائيل هام من أجل صد أكثر الأنشطة التي تشكل خطرا على إسرائيل وهي الأنشطة التي ترمي إلى نزع شرعيتها في الحلبة الدولية، ولذلك دعت الوثيقة الحكومة الإسرائيلية إلى بناء أجندة سياسية مشتركة مع الولايات المتحدة، من خلال بلورة صورة العالم الشرق أوسطي للإدارة الأميركية وتنسيق وتفاهم حيال القضية الفلسطينية، والتهديد المتمثل بتحول إيران إلى دولة نووية يزيد من أهمية العلاقات المتميزة مع الولايات المتحدة والحفاظ والعناية بهذه العلاقات كعنصر حيوي للمفهوم الأمني الإسرائيلي».

حلبات وتحديات جديدة - قديمة

من خلال دعوتها إلى وضع مفهوم أمني جديد لإسرائيل، رأت الوثيقة أن الفضاء الإلكتروني يحتل مكانا مركزيا في كل ما يتعلق بمجالات الأنشطة المدنية والأمنية في العالم، وأصبحت إسرائيل، مثل سائر الدول المتطورة، «متعلقة بالكمبيوترات، ومهددة من هجمات السايبر. ولذلك فإن ثمة أهمية بالغة للدفاع عن البنى التحتية للدولة في مجالات الطاقة والمياه والحوسبة والاتصالات والمواصلات والاقتصاد والبنى التحتية الأمنية الحيوية».

وما يثير مخاوف إسرائيل في هذا السياق، هو أن الفضاء الإلكتروني يسمح لأعدائها بالحاق أضرار خطيرة بها من دون القيام بخطوات ملموسة وعنيفة، ومن دون ترك «بصمة» تكشف هوية الجهة التي نفذت الهجوم الإلكتروني، وأوصت الوثيقة بأن «التغيرات الكثيرة الحاصلة في مجال تكنولوجيا الحرب في الفضاء الإلكتروني تضع تحديا أمام المفاهيم الأمنية الموجودة، وتتوجب إعادة النظر في المصطلحات الأساسية وإجراء الأملعات المطلوبة في المفهوم الأمني من أجل وضع رد على التهديدات الجديدة».

وفيما يتعلق بمجال الفضاء، رأت الوثيقة أن «تطور تكنولوجيات الفضاء وتغير طبيعة الحروب واتساع حيز التهديدات على دولة إسرائيل، حولت استخدام الفضاء إلى حاجة أمنية هامة بالنسبة لدولة إسرائيل وتتوجب دمج هذا البعد في مفهومها الأمني»، وفي إطار هذه التهديدات، فإن، «ولا بعيدة عن إسرائيل، مثل العراق وإيران، أصبح بإمكانها أن تهدد بإطلاق صواريخ طويلة المدى ومزودة برؤوس حربية غير تقليدية، بحيث يتم توجيهها عن بعد وبواسطة استخدام الأقمار الاصطناعية، ويطلق على هذه التهديدات تسمية «تهديد من الدائرة البعيدة أو تهديد من دول الدائرة الثالثة».

اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة باتت أضعف من الماضي، وأنه إلى جانب ذلك لم تنجح الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية، كما أن انسحاب قواتها من العراق وأفغانستان والتوجه الأميركي في القضية النووية الإيرانية، يثير قلقا لدى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعبرت الوثيقة عن التخوف الإسرائيلي من أن التطور الأميركي السريع في مجال الطاقة وتقليص تعلق الولايات المتحدة بالنفط من الشرق الأوسط، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع التدخل الأميركي في شؤون الشرق الأوسط.

ومن الجهة الأخرى، أشارت الوثيقة إلى تزايد حراك السياسة الروسية من أجل تحقيق مكانة مؤثرة ومركزية في الشرق الأوسط، واعتبرت الوثيقة أنه يتم التعبير عن هذا الحراك الروسي من خلال دعم نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، ومحاولة توسيع تأثير موسكو إلى مصر بعد الانتقادات الأميركية لعزل الرئيس محمد مرسي، وتلويحها بوقف أو تقليص المساعدات لمصر.

ولفتت الوثيقة إلى دور الصين «التي تتحول تدريجيا إلى جهة ذات تأثير متزايد في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية»، وأضافت أن الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لديها احتياجات هائلة للطاقة ولذلك فإنها مهتمة بضممان تزودها بشكل منظم بالنفط والمواد الخام الأخرى الضرورية لاقتصادها، ولذا فإنها معنية باستقرار الشرق الأوسط وتمتع عن التدخل في صراعات إقليمية. لكن «ضعف التأثير الأميركي في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل محركا لزيادة تأثير وتدخل الصين في المنطقة في الأمد البعيد».

في قطاع غزة والتنظيمات الجهادية في سيناء.

ومن أجل مواجهة التغيرات الجيو سياسية، دعت الوثيقة إسرائيل، على ضوء التهديدات والتحديات الناشئة في أعقاب «الربيع العربي» والأزمة في علاقات إسرائيل مع تركيا، إلى محاولة البحث عن فرص جديدة لإقامة تحالفات مع دول في الشرق الأوسط والبلقان وشرق إفريقيا.

واعتبرت الوثيقة أن ثمة ثلاثة مجالات مهملة لإهتمام إسرائيلي من الناحية الإستراتيجية من أجل إقامة تحالفات رسمية وغير رسمية: شرق حوض البحر المتوسط، أي مع اليونان وقبرص ودول أخرى في البلقان؛ في الشرق الأوسط، مع السعودية وقسم من دول الخليج، وأشارت الوثيقة في هذا السياق إلى أن مبادرة السلام العربية بإمكانها أن تشكل أساسا للتعاون الإقليمي؛ في شرق إفريقيا، مع إثيوبيا وكينيا وجنوب السودان وأوغندا، باعتبار أن هذه «الدول المسيحية» مهددة من جانب الإسلام الراديكالي.

وفيما يتعلق بإيران، اعتبرت الوثيقة أنها تطور برنامجا نوويا عسكريا يهدد التوازن الإستراتيجي الإقليمي، وأن إيران تتطلع إلى هيمنة على الشرق الأوسط والعالم الإسلامي برمته، وأضافت أنه في ظل تطوير هذا البرنامج النووي، ستشهد المنظمات والحركات المسلحة المدعومة من إيران بأن لديها حرية أكبر بالعمل. ووفقا للوثيقة فإن إيران قد توجه تهديدات ضد ممارسات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة أو لبنان بهدف التأثير على صناع القرار في إسرائيل.

الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني

ادعت الوثيقة أن بن غوريون وضع، في العام ١٩٥٣، غاية إستراتيجية عليا لدولة إسرائيل وهي التوصل إلى سلام مع الدول العربية المجاورة لها. ويأتي هذا الادعاء رغم أنه في تلك السنوات كان التوتر الأمني والعسكري بين إسرائيل والدول العربية متواصلا، كما أن إسرائيل كانت أحد أطراف العدوان الثلاثي على مصر، في العام ١٩٥٦. وتلا ذلك، في الحرب التي بادرت إليها إسرائيل في حزيران العام ١٩٦٧، احتلال أراض عربية من مصر والأردن وسورية.

إلا أن الوثيقة تعترف الآن بأن للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تأثيرا سلبيا، على الحلبة الداخلية في إسرائيل وعلى صورتها في الحلبة الدولية. «وبنظرة طويلة الأمد ينطوي هذا الصراع على تهديد للهوية اليهودية الديمقراطية لدولة إسرائيل، والإرهاب، الذي هو نتيجة لاستمرار الصراع، يشكل تحديا آمبيا يستوجب ردا مميّزا».

وأضافت الوثيقة أنه «على المستوى الأمني يخلق الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني تهديدات من جانب منظمات إرهابية، مثل حماس والجهاد الإسلامي الفلسطيني وغيرها، من خلال جانبين مركزيين، وهما القنائف الصاروخية والعمليات الانتحارية. كذلك يوجد خطر باندلاع هبة شعبية تدمج بين الأنشطة الاحتجاجية المدنية مع الإرهاب، والعملية السياسية المتعترلة لا تسهم هي الأخرى في خروج إسرائيل من مخاطر العزلة الدولية».

العلاقات الأميركية - الإسرائيلية

اعتبرت الوثيقة أن الولايات المتحدة باتت أضعف من الماضي، وأنه إلى جانب ذلك لم تنجح الولايات المتحدة من أزماتها الاقتصادية، كما أن انسحاب قواتها من العراق وأفغانستان والتوجه الأميركي في القضية النووية الإيرانية، يثير قلقا لدى حلفاء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، وعبرت الوثيقة عن التخوف الإسرائيلي من أن التطور الأميركي السريع في مجال الطاقة وتقليص تعلق الولايات المتحدة بالنفط من الشرق الأوسط، من شأنه أن يؤدي إلى تراجع التدخل الأميركي في شؤون الشرق الأوسط.

ومن الجهة الأخرى، أشارت الوثيقة إلى تزايد حراك السياسة الروسية من أجل تحقيق مكانة مؤثرة ومركزية في الشرق الأوسط، واعتبرت الوثيقة أنه يتم التعبير عن هذا الحراك الروسي من خلال دعم نظام الرئيس السوري، بشار الأسد، ومحاولة توسيع تأثير موسكو إلى مصر بعد الانتقادات الأميركية لعزل الرئيس محمد مرسي، وتلويحها بوقف أو تقليص المساعدات لمصر.

ولفتت الوثيقة إلى دور الصين «التي تتحول تدريجيا إلى جهة ذات تأثير متزايد في الشرق الأوسط والقارة الإفريقية»، وأضافت أن الصين، وهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، لديها احتياجات هائلة للطاقة ولذلك فإنها مهتمة بضممان تزودها بشكل منظم بالنفط والمواد الخام الأخرى الضرورية لاقتصادها، ولذا فإنها معنية باستقرار الشرق الأوسط وتمتع عن التدخل في صراعات إقليمية. لكن «ضعف التأثير الأميركي في الشرق الأوسط من شأنه أن يشكل محركا لزيادة تأثير وتدخل الصين في المنطقة في الأمد البعيد».

طرحت على جدول أعمال مؤتمر هرتسليا السنوي الـ ١٤، الذي عقد على مدار ثلاثة أيام في بداية الأسبوع الماضي، وثيقة دعت إلى الحاجة إلى إعادة بلورة المفهوم الأمني الإسرائيلي، وأعد الوثيقة البروفسور أليكس مينتس، من المركز الأكاديمي المتعدد المجالات في هرتسليا، الذي ينظم المؤتمر السنوي، والدكتور شاؤول شاي. وعقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان «إسرائيل ومستقبل الشرق الأوسط».

وتتبع الحاجة إلى تعديل المفهوم الأمني الإسرائيلي، بحسب الوثيقة، من التطورات العديدة التي حدثت في السنوات الماضية وملاءمة إسرائيل نفسها لهذه التغيرات، وبينها التحولات العالمية، الثورات التكنولوجية في مجالات الاتصالات، السايبر (أي الحرب في الفضاء الإلكتروني) والفضاء، تغييرات جيو سياسية وإقليمية وعالمية، تغير طبيعة الحروب وتحولات في المجتمع الإسرائيلي، «وثمة أهمية خاصة لملاءمة المفهوم الأمني لأهداف الدولة ومحيطها الإقليمي والإستراتيجي المتغير».

وأشارت الوثيقة إلى أنه منذ حرب تشرين الأول/ أكتوبر العام ١٩٧٣ تغيرت طبيعة التهديدات على إسرائيل، بحيث تراجعت مخاطر نشوب حرب شاملة بينها وبين جيوش عربية، بينما أصبحت المواجهات العسكرية بينها وبين منظمات مسلحة تشكل التهديد المركزي على إسرائيل. ودعت الوثيقة إلى إعادة النظر في أهمية عناصر المفهوم الأمني القديم الثلاثة، الردع والإنذار المبكر والحسم.

خلفية

تبلور المفهوم الأمني الإسرائيلي في بداية خمسينيات القرن الماضي على يدي مؤسس إسرائيل ورئيس حكومتها وزير دفاعها حينذاك، دافيد بن غوريون. ولم يصل هذا المفهوم إلى درجة تفكير منظم، وإنما بقي هذا المفهوم كعقيدة مقبولة على المؤسسة الأمنية - السياسية طوال السنين الماضية.

ورأى المفهوم الأمني الذي وضعه بن غوريون أنه يوجد عدم تناسب أساس، من النواحي الجغرافية والديمغرافية وحجم الموارد الاقتصادية، بين إسرائيل والعالم العربي والإسلامي. ولذلك ينبغي على إسرائيل أن تحقق قبولا لوجودها من جانب الدول العربية، وأن تجعل الجانب يصل إلى قناعة بأنه لا توجد أية طريقة فعليه للفضاء على دولة إسرائيل، وذلك إلى جانب الإدعاء بأن إسرائيل تنهض السلام.

وجرت على مدار العقود الماضية عدة محاولات لتعديل المفهوم الأمني الإسرائيلي. وفي العام ١٩٩٨ نشر اللواء يسرائيل طال كتابا بعنوان «الأمن القومي، أقلية مقابل أغلبية»، واستعرض فيه تطور المفهوم الأمني الإسرائيلي، وأشار إلى التعديلات المطلوب إدخالها إزاء الواقع الناشئ في التسعينيات.

وفي العام ١٩٩٨ أمر وزير الدفاع الإسرائيلي في حينه، إسحاق مردخاي، بتعديل المفهوم الأمني، وعلى أثر ذلك تشكلت عدة مجموعات عمل، ركزها اللواء دافيد عبري، وتم تجميع نتائج هذا المشروع في خمسة مجلدات. لكن هذا النتائج لم يعرض على اللجنة الوزارية السياسية - الأمنية ولم يتم تبنيه كمفهوم أمن قومي.

وفي العام ٢٠٠٦، قدم الوزير السابق دان مريدور، تقرير لجنة حول تغيير المفهوم الأمني الإسرائيلي، إلى وزير الدفاع في حينه، شاؤول موفاز، وشارك في اللجنة حوالي ٢٠ خبيراً في مجالات مختلفة، من الجيش والأكاديميا ومسؤولين في وزارة الخارجية والصناعات الأمنية والعسكرية، وكان أحد أهم استنتاجات اللجنة أن على إسرائيل إضافة عنصر الدفاع إلى عناصر الأمن الإسرائيلية الثلاثة التي وضعها بن غوريون.

وأشارت اللجنة في استنتاجاتها إلى أن العمليات المسلحة، التي وصفتها بـ «الإرهاب»، والمصاروخ الطويلة المدى، تنقل الحرب من ميادين القتال إلى الجبهة الداخلية، وأن هذا الأمر يستوجب تطوير رد دفاعي عن السكان المدنيين والبنى التحتية الوطنية. ودعا التقرير أيضاً إلى إعادة النظر في مدى سريان مصطلحات الردع والإنذار المبكر والحسم في مواجهة لاعبين ليسوا دولا، مثل حزب الله وحركة حماس وغيرها، كما لفتت اللجنة إلى الحاجة إلى استحداث رد على تهديدات السايبر.

وتبنى موفاز توصيات لجنة مريدور، بكاملها وأوصى بدوره بتبنيها لتشكيل أساسا لبناء القوة العسكرية - الأمنية. وتم استعراض استنتاجات اللجنة أمام المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية (الكابينيت) لكن من دون المصادقة عليها وتبنيها كمفهوم أمني إسرائيلي جديد.

وفي العام ٢٠١٣ نشر اللواء في الاحتياط البروفسور إسحاق بن يسرائيل كتابا بعنوان «المفهوم الأمني الإسرائيلي»، واستعرض فيه رؤيته تجاه هذا الموضوع، واعتبر أنه بالإمكان تقسيم تاريخ إسرائيل الأمني إلى ثلاث فترات وأنه في كل واحدة من هذه الفترات كان المفهوم الأمني مختلفا.

مواجهة التغيرات الجيو- سياسية

أشارت وثيقة مؤتمر هرتسليا إلى أنه خلال العقود الأخيرة طرأت تغيرات دراماتيكية على النسج الجيو سياسي لدول الشرق الأوسط، وأنه منذ العام ٢٠١١، وفي أعقاب «الربيع العربي»، باتت المنطقة تتميز بانعدام الاستقرار وبأزمات لم تصل أوجها بعد. ولذلك فإن المنطقة في حالة اندمام يقين حيال مستقبلها، وجميع هذه التغيرات تستوجب إعادة النظر في المفهوم الأمني الإسرائيلي الذي يستند إلى واقع جيو سياسي مختلف جوهريا عن الواقع الحالي.

ووفقا للوثيقة فإن هناك عدة اتجاهات مركزية تميز الشرق الأوسط اليوم، وهي: تقوض أوضاع الدول العربية، التي كانت أساسا للنظام الإقليمي، وتدهورت الأوضاع في قسم منها وباتت دولا ضعيفة، تزايد احتمال التفكك الداخلي للدول غير المتجانسة من حيث التركيبة السكانية، وتقسيمها إلى جيوب ذات حكم ذاتي، جغرافيا وطائفا وثقافيا. وفي غالب الأحيان تسيطر على هذه الجيوب جهات متطرفة، تفرض سيطرتها وتأثيرها بالسلاح والأجواء الإرهابية؛ على خلفية ضعف دول عربية وقواتها الأمنية، برز تزايد قوة منظمات وحركات وغالبيتها تحمل أجندات إسلامية متطرفة ومعادية لإسرائيل.

وأضافت الوثيقة أن هذه المنظمات تشكل تحديا مركزيا لقوات الأمن في عدد من الدول، بينها مصر وسورية والعراق واليمن. وحذرت الوثيقة من أن إسرائيل محاطة اليوم بلاعين ليسوا دولا: حزب الله يسيطر على جنوب لبنان، المتمردون في سورية وبينهم تنظيمات الجهاد العالمي قريبون من خط وقف إطلاق النار في مرتفعات الجولان (إسرائيل تصف هذا الخط بأنه حدودها مع سورية)، السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، حكم حماس

باحثان في «معهد دراسات الأمن القومي»:

إسرائيل مصلحة كبيرة في نجاح الحرب ضد تمركز «الدولة الإسلامية» في أي منطقة من الشرق الأوسط!



(أفب)

داعش، رقم جديد في المعادلة العراقية.

كذلك، فإن موقف دول الخليج من هذه المسألة غير واضح، لكن من المحتمل أنها تترى في قضية العراق فرصة جديدة للبحث في فتح صفحة جديدة من العلاقات مع إيران.

وختما قائلين:

إن الإنجازات التي حققتها "الدولة الإسلامية في العراق وسورية" تشكل علامة فارقة في تاريخ الشرق الأوسط، على الرغم من أن هذه الإنجازات لا تشكل سابقة، فقد سبقها حزاب حرك الله في التحول إلى قوة سياسية تسيطر على لبنان وهناك سيطرة "حماس" على غزة، والخطر الكامن في تحول هذه الإنجازات إلى وضع دائم واضح بالنسبة لجميع المعنيين المباشرين وللولايات المتحدة أيضاً، ولذلك من الممكن أن تتحول هذه الإنجازات إلى انتصار باهظ الكلفة، فإذا تجندت دول المنطقة بقيادة أميركية لمحاربة تنظيم "الدولة الإسلامية" سيكون من الصعب على مقاتلي التنظيم وحتى الأكثر تشدداً بينهم، مواجهة الحرب ضدهم سواء من ناحية نوعية السلاح أو من ناحية الضخوات التي ستستخذ لقطع طريق الإمداد لهم.

وباطبع لإسرائيل مصلحة كبيرة في نجاح الحرب ضد تمركز "الدولة الإسلامية" في أي منطقة من الشرق الأوسط، فحتى لو كان هذا التنظيم لا يوجه عملياته في هذه المرحلة ضدها، فإنه مما لا شك فيه أن توجهات قادة التنظيم وتمركزهم الجغرافي يشكلان خطراً أمنياً محتملاً على إسرائيل.

في الخطاب الذي ألقاه الرئيس الأميركي في كلية ويست بوينت في ٢٨ نيسان، تطرق أوباما مطولا إلى مسألة الحرب ضد ما أسماه إرهاب التنظيمات المنبثقة عن القاعدة والتي لا تخضع للسيطرة المركزية للتنظيم، ولم يستبعد أوباما في خطابه احتمال عملية أميركية من طرف واحد إذا تعرض أمن أحد حلفاء واشنطن للخطر، وأشار إلى أنه في ما يتعلق بالوضع في العراق،

فهو يفضل العمل مع شركاء آخرين. سوف يتعين على الولايات المتحدة أن تتولى مهمة القيادة، لكن تحتاج أولاً إلى اتخاذ عدد من القرارات بشأن مبدأ تسليح الجيش العراقي بسلاح متطور.

ثمة مسألة أخرى من نوع آخر تماماً تتعلق بدور إيران في سبيل مواجهة الوضع الجديد في العراق، فقد تلجأ إيران إلى عرقلة الجهد المشترك إذا لم يجر ضمهها بطريقة أو بأخرى إليه، وسوف تطلب بمقابل لمشاركتها، على الصعيد النووي أو على الأقل بشأن كل ما له صلة بالعقوبات، لكن مشاركة إيران من دون أن يكون لذلك صلة بسلوكتها في سورية وتعاونها الوثيق مع حزب الله تبدو غير ممكنة، ومن الواضح أن التعامل مع إيران في ما يتعلق بالعراق مرتبط بمشكلات كثيرة.

وثمة سؤال يطرح هنا: هل جرى بحث هذا الموضوع خلال الاتصالات الثنائية التي جرت بين الولايات المتحدة وإيران قبل بضعة أيام؟ أم أن المحادثات اقتصرت على الموضوع النووي فقط؟

عسكرية امتنع عنها حتى الآن. وستضطر تركيا ذات الطابع الإسلامي- السني إلى مراقبة تسلل العناصر القريبة من "الدولة الإسلامية في العراق وسورية" إلى أراضيها.

من جهته يراقب الأردن بقلق التطورات في العراق، فقد سبق أن تسببت الحرب الأهلية في سورية بتدفق أكثر من مليون لاجئٍ سوري إلى الأردن. وأدت حرب العراق العام ٢٠٠٣ إلى عبور نصف مليون مواطن عراقي إلى الأردن. صحيح أن قسماً من هؤلاء عاد إلى العراق، لكن الشتات العراقي في الأردن يقدر اليوم بربع مليون شخص. ومن شأن هذا العدد أن يزداد قريباً من جراء النزوح الجماعي الكثيف الذي بدأ من المناطق التي احتلها تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق وسورية". لكن هذا لا يعدو كونه عنصراً من عناصر قلق الأردن، فحدوده مع سورية والعراق تشكل ضغطاً كبيراً على الجيش الأردني والأجهزة الأمنية الأردنية.

وما تجدر الإشارة إليه أن معبر الحدود مع العراق موجود في منطقة الأنبار التي حققت فيها "الدولة الإسلامية" انتصارات بارزة منذ بداية ٢٠١٤، حتى الآن واجهت السلطات الأردنية بنجاح، المخاطر العائدة إلى مشكلات داخلية، سياسية واقتصادية. لكن التطورات الأخيرة في سورية والعراق من شأنها تغيير التوازن الداخلي القائم.

وتتظر دول الخليج هي أيضاً بقلق إلى التدهور الداخلي في العراق، وإلى التوسع الجغرافي لتنظيمات متشددة لا يربطها أي التزام تجاه الأنظمة الخليجية المحافظة، برغم الصلة البدنية السننية التي تربطهم بها. إن ضعف السلطة المركزية في بغداد برغم كونها شيعية في الأساس، سيؤدي إلى حرية أكبر لتحرك في الجزء الشمالي من الخليج، الأمر الذي يثير قلق دول الخليج التي تعاني أساساً ضائقة بسبب تراجع اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة.

ومضى الباحثون:

قد يكون من السابق لأوانه تقدير انعكاسات سيطرة "الدولة الإسلامية" على منشآت النفط الأساسية في العراق، بما في ذلك منشآت المصافي، لكن إذا استمر هذا لفترة طويلة فإنه سينعكس على تصدير النفط من العراق، ويصوره غير مباشرة على استقرار أسعار منتجاتها الطاق.

ومن المفارقات بروز تحالف من الدول التي من مصلحتها القضاء على التمركز الجغرافي "للدولة الإسلامية" وهو ما زال في مهده. وبدأ يظهر في العراق تعاون بين قوات الجيش الكردي "البشمركة" والجيش العراقي بهدف وقف تقدم قوات "الدولة الإسلامية"، والسؤال المباشر الذي يطرح على الولايات المتحدة هو مسألة تسليح الجيش العراقي، فكميات السلاح التي جزء كبير منها من إنتاج أميركي، وقعت في الأيام الأخيرة في يد التنظيم، مما يطرح علامة سؤال كبيرة بشأن تسليح الجيش العراقي أو الثوار "الطيبين" في سورية بسلاح متطور.

هل تنتهي «قضية هاربارز» بلائحة اتهام جنائية ضد الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي؟

✽التحقيق مع غابي أشكنازي بشبهات تتعلق بتسريب معلومات سرية للغاية!✽

رؤساء وقادة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الحادة جدا التي كان لها أثر سلبي عميق على الاستقرار في تنفيذ مهام عملياتية حيوية لأمننا جميعا!

ومن التطورات الأبرز التي تدل على هذا الاتجاه وتعززها، فعلا، ما يتصل بالتحقيق مع أحد المسؤولين الرسميين الكبار جدا والأهم على مستوى الأجهزة الأمنية والعسكرية في إسرائيل. فقد حققت الشرطة، تحت طائلة الإنذار، وأكثر من عشر ساعات، مع أمير كين، "المسؤول عن الأمن في الأجهزة الأمنية" -وهي دائرة خاصة في وزارة الدفاع الإسرائيلية وظيفتها، كما يدل اسمها، هي صيانة وحماية المعلومات والمنشآت العسكرية والأمنية المختلفة.

وللتوضيح، فأمير كين هذا كان عمل في السابق مساعدا لغابي أشكنازي إبان تولي الأخير منصب المدير العام لوزارة الدفاع، من صيف ٢٠٠٦ حتى عودته إلى الجيش رئيسا للأركان في شطاط ٢٠٠٧.

وجرى التحقيق مع كين بشبهة خيانة الأمانة وتشويش مجريات قضائية، ووجه المحققون إليه أسئلة تتعلق بشبهة نقله إلى غابي أشكنازي معلومات عن تعليمات أصدرها رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إلى جهاز "الشاباك" للتحقيق في تسريبات من جلسات ومداولات سرية للغاية حول إمكانيات تنفيذ إسرائيل عملية عسكرية ضد المشروع النووي الإيراني.

وقد أصدر نتنياهو تعليماته المذكورة على خلفية النشر الموسع والمكثف في وسائل الإعلام الإسرائيلية المختلفة آنذاك عما كان يدور في الخبايا من مداولات بشأن كيفية التعامل مع المشروع النووي الإيراني وما تضمنه ذلك النشر من تفاصيل تتعلق باختلاف الآراء ووجهات النظر في الموضوع، إذ كان وزير الدفاع إيهود باراك مؤيدا متحمسا لراي نتنياهو بضرورة توجيه ضربة عسكرية إلى إيران، بينما عارضه رؤساء وقادة الأجهزة الأمنية الأساسية: غابي أشكنازي (الجيش)، مئير داغان (الموساد)، ويوفال ديسكين (الشاباك). وتفيد المعلومات الأخيرة المتناقلة في وسائل الإعلام الإسرائيلية أن ثمة شبهة أخطر بكثير جدا تحوم حول أشكنازي في سياق الحديث عن تسريب معلومات سرية وسرية للغاية، وهو ما يدل عليه استدعاء عدد من الصحفيين الإسرائيليين إلى التحقيق في الأيام الأخيرة على خلفية نشرهم أنباء تتعلق بعمليات عسكرية، سواء مخطط لتنفيذها أو قيد التنفيذ، سوية مع الادعاء بأن هؤلاء الصحفيين، وبفضل علاقاتهم الوثيقة مع مكتب أشكنازي، "كانوا يعملون بتفاصيل عمليات عسكرية سرية على وشك التنفيذ، مسبقا وقبل الشروع بتنفيذها، بما فيها عمليات استخباراتية خارج حدود إسرائيل شدت فيما بعد انتباهها واهتماما عالميين كبيرين وواسعين!"

وتبغني هذه التحقيقات التوصل إلى أدلة تثبت قيام أشكنازي ومكتبه بتسريب معلومات سرية وسرية جدا إلى أشخاص غير مخولين، بمن فيهم صحافيون، وتحدثت هذه عن "حالة واحدة، على الأقل، تم فيها تسريب معلومات عن عملية عسكرية مخطط لتنفيذها، وهو ما كان ينطوي على تعريض حياة المشاركين فيها لخطر وخيم".

ونقلت بعض وسائل الإعلام الإسرائيلية عن "مصادر مقربة من التحقيق" تأكيدات على أن "الشبهات التي يدور التحقيق حولها في قضية هاربارز، فيما يتعلق منها بأمن المعلومات، أخطر بكثير جدا مما كان في قضية عنات كام!"

وعنات كام هي الصحافية التي أدينبت بتهمة التجسس الخطير وحكم عليها بالسجن الفعلي لمدة ثلاث سنوات ونصف السنة على خلفية تسريبها مواد وثائق عسكرية سرية إلى مراسل صحيفة "هارتس" أوري بلو، كانت قد جمعتها خلال عملها قبل ذلك بمساعدة لرئيس مكتب قائد المنطقة الوسطى في الجيش الإسرائيلي.

هل سينتهي هذا التحقيق، هذه المرة، إلى تقديم لائحة اتهام جنائية ضد أشكنازي؟

ومن المؤشرات الدالة التي قد تعين في محاولة ربط الخيوط واستقراء الجواب حقيقية أن التحقيق هذه المرة، ليس مع غابي أشكنازي وحده بل مع زوجته أيضا وتحت طائلة الإنذار، يأتي بعد أيام من التحقيق تحت طائلة الإنذار الذي أجرته الشرطة مع اثنين من الضباط المسؤولين البارزين في الجيش، على مستوى هيئة الأركان العامة، إبان تولي أشكنازي رئاسة هذه الهيئة، الأول هو السكرتير الحالي للحكومة الإسرائيلية، أفيحاي مندلبليت، الذي أشغل منصب رئيس النيابة العسكرية في تلك الفترة، والثاني هو أفي بنياهو، الذي أشغل منصب الناطق الرسمي بلسان الجيش في تلك الفترة. وقد جرى التحقيق مع مندلبليت بشبهة ارتكاب مخالفتي الغش وخيانة الأمانة في ما يتعلق بتزوير "وثيقة هاربارز"، وخاصة على خلفية حصوله على الوثيقة من أشكنازي نفسه، الاحتفاظ بها والتستر عليها لفترة طويلة دون التبليغ عنها فضلا عن نصح أشكنازي بعد الكشف عنها أو تبليغ رئيس الحكومة ووزير الدفاع بأمرها.

أسما التحقيق مع بنياهو فقد جرى على خلفية شبهات أكثر عددا وخطورة تشمل: تشويش مجريات قضائية، التامر لتنفيذ جريمة، الغش وخيانة الأمانة، إبادة أدلة، السرقة من جانب مؤتمن وكشف معلومات من خلال خرق الواجب، ولهذا، فقد جرى التحقيق معه من خلال إخضاعه للاعتقال، سوية مع إيرز فينر (مساعد أشكنازي)، في أعقاب تسليم الشرطة العسكرية للشرطة الإسرائيلية تسجيلات صوتية لعشرات آلاف المحادثات التي جرت بينه، وبين أشخاص آخرين متورطين في القضية، وفي أعقاب عبور الشرطة، خلال التفتيش الذي أجرته في منزليهما، على حاسوب عسكري (تابع للجيش) ومواد عديدة أخرى مصنفة بأنها "سرية" و/ أو "سرية للغاية"، وتشمل الشبهات قيام بنياهو، سوية مع آخرين، بجمع معلومات ونشر مواد مسيئة تتعلق بـعسكريين وسياسيين، في مقدمتهم إيهود باراك ويوفال داغان. ومما يدل على خطورة الشبهات، أيضا، أن الشرطة أشارت في طلبها إلى المحكمة تمديد اعتقال بنياهو إلى أنه "بأفعله هذه، أثبت مدى خطورته على سلامة الجمهور!"

وفي أعقاب اعتقال مقرّبيه بنياهو وفينر والتحقيق معهما، أصدر غابي أشكنازي بيانا خاصا إلى وسائل الإعلام قال فيه إنه "غير مطلع على تفاصيل هذه التحقيقات، لكنه يعرف جيدا أن الضابطين بنياهو وفينر أديا وظيفتيهما على أحسن وجه كضابطين ممتازين، مستقيمين وملتزمين بالقانون، وهو واثق بأن هذه التحقيقات ستتمخض عن لا شيء!"

أشكنازي مشتبه بتسريب معلومات سرية جدا

وفي العموم، يمكن لهذه التحقيقات، بهوية ومناصب الأشخاص الذين تطالهم أيضا وتوسيع دائرتها في الأيام الأخيرة، أن تدل على ما يدور من شبهات حول المتورطين في هذه القضية، وهي ليست على صعيد الدس والتامر والشخصيين إطلاقا، وإنما على صعيد إسرائيلي أمني عام، بالأساس، وهذا يقوم بتجميعها، لا سيما المعلومات المسيسة لباراك ومقرّبيه، وأشار مراقب الدلة إلى أن "أشكنازي لم يوقف نشاط هاربارز وفينر، لم يطلب منهما التوقف عما يقومان به، بل أبدى استعدادا واضحا لمواصلة تلقي المعلومات التي يجمعانها".

والى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها إخضاع أشكنازي للتحقيق في هذه القضية، إلا أن ما رشح إلى وسائل الإعلام عن مجرياتها يشير إلى اتجاه الريح في محاولات الإجابة عن السؤال المركزي المطروح آنفا:

كتابة «الخطة»/ «الوثيقة»، بالتنسيق والتعاون الوثيقين مع غابي أشكنازي وزوجته، بهدف التشهير بيوفاف غالانت وضرب فرص اختياره رئيسا جديدا لهيئة أركان الجيش، خاصة وأن تفضيله من بين جميع المرشحين الآخرين من جانب وزير الدفاع إيهود باراك كان سرا ذاتها. وادى الكشف عن هذه الوثيقة، كما ذكرنا، إلى تعميق هوة الخلاف والتوتر بين غابي أشكنازي (رئيس أركان الجيش) وإيهود باراك (وزير الدفاع) وانفجاره العلني، إذ اتهم كل منهما الآخر بأنه هو الذي يكف وراء الوثيقة وهو الذي أشرف على وضعها، بغية المنس بالأخر.

وفي آب ٢٠١٠، أظهرت التحقيقات التي أجرتها الشرطة في القضية أن الوثيقة مزورة وأن الذي قام بعملية التزوير هو بوغاز هاربارز، الصديق المقرب من عائلة أشكنازي، وأنه نقل الوثيقة إلى الضابط إيرز فينر، مساعد رئيس الأركان، في نهاية نيسان ٢٠١٠، أي قبل الكشف الإعلامي عنها بأكثر من ثلاثة أشهر، وأنها (الوثيقة) نقلت بين أشخاص كثيرين وجهات مختلفة في مكتب رئيس الأركان، قبل وقت طويل من تسليحها إلى الشرطة.

أشكنازي كان مطلعا على حيكمة المؤامرات

في أعقاب العاصمة الحادة التي أثارتها قضية الوثيقة هذه، وما رافقها من شبهات قوية بشأن حبك المؤامرات والدسائس على أعلى المستويات القيادية الرسمية، الحكومية (وزير الدفاع) والعسكرية (رئيس الأركان والضباط)، قرر مراقب الدولة السابق، ميخا لندنشتراس، فحص القضية من طرفه هو ومن خلال محققي مكتبه. كما أصدر المستشار القانوني للحكومة، يهودا فاينشتاين، أيضا، توجيهات إلى الشرطة و"جهاز الأمن العام" (الشاباك) بفحص إمكانية إجراء تحقيق جنائي حول سلوك هاربارز، وفرضت الشرطة تعقيبا مطلقا على نشاطها في هذا الموضوع من خلال استصدار أمر خاص بحظر النشر عن من المحكمة. لكن علم لاحقا أن الشرطة قامت باعتقال هاربارز وأجرت تحقيقات متوالية معه أعلنت النيابة العامة في ختامها، في كانون الثاني ٢٠١١، نيحتها تقديم لائحة اتهام جنائية ضده بتهمة تزوير الوثيقة واستغلالها للتأثير على مجريات وقرار تعيين رئيس جديد لأركان الجيش، لكن تجديد التحقيقات في القضية يعيق، مؤقتا، تقديم لائحة الاتهام هذه، إذ أعلنت وزارة العدل مؤخرا، في بيان رسمي خاص، أن "القرار النهائي بشأن تقديم لائحة الاتهام ضد هاربارز، بجزيرة دوره في القضية، سيتم إرجاؤه في هذه المرحلة ريثما تنتهي التحقيقات الجارية الآن".

وفي ختام الفحص الذي أجراه حول القضية، أعلن مراقب الدولة، بصورة قاطعة، أن هاربارز وفينر (صديق أشكنازي ومساعده) عملا على مدى فترة طويلة على جمع معلومات مختلفة تسسيه إلى وزير الدفاع، باراك، والمقرّبين منه، وذلك بعد بلوغهما معلومات عن أن الأخير يرفض التمديد لأشكنازي (قبل أن يعلن قراره الرسمي بهذا الشأن).

وأوضح تقرير مراقب الدولة حول القضية أن هاربارز كان على علاقة مباشرة وثيقة مع أشكنازي ومساعده، فينر، وزوجته، رونيث، وأن غابي أشكنازي "كان مطلعاً، ولو جزئياً، على ما يقوم به هاربارز وعلى المعلومات التي كان فينر يقوم بتجميعها، لا سيما المعلومات المسيسة لباراك ومقرّبيه، وأشار مراقب الدلة إلى أن "أشكنازي لم يوقف نشاط هاربارز وفينر، لم يطلب منهما التوقف عما يقومان به، بل أبدى استعدادا واضحا لمواصلة تلقي المعلومات التي يجمعانها".

والى الرغم من أن هذه ليست المرة الأولى التي يتم فيها إخضاع أشكنازي للتحقيق في هذه القضية، إلا أن ما رشح إلى وسائل الإعلام عن مجرياتها يشير إلى اتجاه الريح في محاولات الإجابة عن السؤال المركزي المطروح آنفا:

هل تقوم النيابة العامة للدولة في إسرائيل بتقديم لائحة اتهام جنائية ضد غابي أشكنازي، الرئيس السابق لهيئة أركان الجيش الإسرائيلي؟ - هذا هو أحد الأسئلة المركزية التي يتداولها الإعلام الإسرائيلي هذه الأيام، ضمن اشتغاله بقضايا الفساد الرسمي العديدة والمختلفة، أخلاقيا وجنائيا، التي أصبحت تتكشف في إسرائيل خلال الفترة الأخيرة بوتيرة شبه يومية تقريبا. وإذا ما أقدمت النيابة العامة للدولة، بقرار من المستشار القانوني للحكومة في هذه الحالة (كما يجب القانون الإسرائيلي)، على محاكمة أشكنازي، حقا، فسيكون قائد هيئة الأركان الأول في تاريخ إسرائيل الذي تقدم بحقه لائحة اتهام جنائية.

وتعزز الفرضيات التي تستدعي طرح هذا السؤال وتداوله، ثم محاولة التمس الإجابة عليه، برسم التطورات المتتالية الحاصلة في هذا الموضوع - الذي أصبح يُعرف في إسرائيل باسم «قضية هاربارز» - وخصوصا إخضاع غابي أشكنازي وزوجته، رونيث، يوم الخميس الأخير، لساعات طويلة من التحقيقات الجنائية تحت طائلة الإنذار في مكاتب «الوحدة القطرية للتحقيق في قضايا الغش والخداع» في مقر قيادة شرطة إسرائيل.

وجرت التحقيقات الجنائية مع غابي أشكنازي وزوجته بشبهة ارتكاب مخالفات جنائية خطيرة، أهمها: التشويش على سير مجريات قضائية، خيانة الأمانة ونقل معلومات سرية إلى جهة غير مؤهلة.

أجواء حرب، مؤامرات ودسائس

«قضية هاربارز» هذه بدأت في العام ٢٠١٠، باسم «وثيقة غالانت» بداية، ثم باسم «وثيقة هاربارز» لاحقا، حينما كشفت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي النقباعن «وثيقة سرية»، تتضمن خطة تفصيلية واضحة لتكوين وترتيب «صورة سلبية»، عن الجنرال يوفاف غالانت، أحد المرشحين الأساسيين آنذاك لتولي منصب رئيس الهيئة العامة لأركان الجيش الإسرائيلي.

وقد جاء الكشف عن هذه الوثيقة في فترة كانت تسود فيها علاقات متدهورة ومشحونة جدا بين وزير الدفاع، آنذاك، إيهود باراك، ورئيس هيئة أركان الجيش، غابي أشكنازي، عمق من حدتها وتوترها وتدهورها بصورة كبيرة إعلان باراك، في نيسان ٢٠١٠، أنه قرر عدم تمديد ولاية أشكنازي في المنصب لسنة إضافية أخرى. وقد وصف مساعد رئيس أركان الجيش آنذاك، إيرز فينر، في إفادته أمام مندوبي مكتب مراقب الدولة حول الموضوع، العلاقات التي سادت بين باراك وأشكنازي في تلك الفترة بأنها «أجواء حرب» وفور إعلان باراك السالف، انطلقت الإجراءات لاختيار رئيس جديد لأركان الجيش الإسرائيلي، خلفا لأشكنازي، وكان أبرز المرشحين لتولي هذا المنصب الجنرال: غاي شمعي، بيني غانتس (رئيس الأركان الحالي)، غادي آيزنكوت، أفي مزراحي ويوفاف غالانت.

لكن «وثيقة غالانت» هذه، التي أثار الكشف عنها عاصفة عارمة، سواء على الصعيد الإعلامي أو الجماهيري أو الرسمي العام (الحكومي والعسكري) والسياسي - الحزبي، سرعان ما تبين أنها وثيقة مزيفة، مما زاد من حدة العاصفة حولها، وخاصة جراء عملية التزييف بذاتها كما جاء الفموض والالتباس اللذين أحاطا بـ «الوثيقة» وتتسلسل الأحداث في القضية، وتبين لاحقا أن الذي قام بتزوير هذه «الوثيقة» هو ضابط (احتياط) في الجيش الإسرائيلي يدعى بوغاز هاربارز، تربطه علاقات صداقة متينة وحميمة مع غابي أشكنازي وزوجته رونيث، فتم استبدال اسم «وثيقة غالانت» بـ «وثيقة هاربارز»، ثم أصبحت تعرف الآن باسم «قضية هاربارز».

وكشفت التطورات اللاحقة في القضية أن بوغاز هاربارز هو الذي أشرف على

من نشاطات «مركز مدار»

«أوراق إسرائيلية» ٦٣: جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي "مخالفات عادية"!

رام الله- صدر حديثاً عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار» العدد رقم ٦٣ من سلسلة «أوراق إسرائيلية» ويحمل عنوان «جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي - مخالفات عادية».

ويضم هذا العدد تقريراً أصدرته منظمة «يش دين» («يوجد قانون») الإسرائيلية (وهي منظمة متطوعين لحقوق الإنسان)، في تشرين الأول ٢٠١٣، يعتبر الأول من نوعه تحت عنوان غني بالدلالات هو: «ثغرة - جرائم الحرب في القانون الإسرائيلي وفي قرارات المحاكم العسكرية»، يتوصل إلى خلاصة مركزية مؤداها الدعوة إلى «إجراء تعديل قانوني (سن قانون خاص) يتيح إمكان إجراء محاكمات في إسرائيل بتهمة ارتكاب جرائم حرب». وقد أنجز ترجمة التقرير وأعد للنشر سليم سلامة.

ويستعرض التقرير الوضع القانوني السائد في إسرائيل مؤكداً أن ثمة «ثغرة» قانونية كبيرة في كل ما يتصل بتعريف وتحديد جرائم الحرب وبإمكانات محاكمة المتورطين في هكذا جرائم طبقاً للقوانين الإسرائيلية في المحاكم المحلية، سواء المدنية منها أو العسكرية. ومعروف أن جرائم الحرب تندرج ضمن مجموعة الجرائم الدولية، وهي مخالفات تمس القيم المشتركة للمجتمع الدولي بأسره وتتسم بخطورة خاصة. وقد شرعت دول كثيرة في العالم قوانين خاصة تهدف إلى

تعريف هذا النوع من المخالفات وسبل معاقبة مقترفيها، كما يستوجب القانون الدولي، أما في إسرائيل فلا يزال سجل القوانين يعاني من ثغرة غياب قانون يعرّف جرائم الحرب، بينما تتولى المحاكم العسكرية الإسرائيلية محاكمة الجنود الذين ينتهكون قوانين الحرب باعتبارها مخالفات «عادية».

ويأتي تقرير منظمة «يش دين» هذا لشرح وتأكيد الحاجة إلى تشريع إسرائيلي خاص في هذا الموضوع.

وجاء في تعريف هذا الإصدار: إن التوجه المعمول به في دولة إسرائيل، حتى الآن، يقوم على تقديم المتهمين إلى العدالة من جراء اعتراف أفعال قد تصل إلى حد جرائم الحرب من خلال الاكتفاء بالقانون المحلي العادي، وإلى جانب استعراض نماذج دولية عن التشريعات التي تدين جرائم الحرب، يستعرض هذا التقرير التعليمات السارية في القانون الإسرائيلي وسياسة النيابة العسكرية والأحكام القضائية التي تصدر عن المحاكم العسكرية. ويشمل التقرير مجموعتين من الحالات الاختبارية (هما: استعمال «الدروع البشرية» والتنكيل بالمعتقلين المكبلين) تظهران الكيفية التي تؤدي فيها الوضعية القضائية السارية في دولة إسرائيل إلى إدانة المتهمين بارتكاب جرائم حرب بمخالفات «عادية» بل وبسيطة

لا أكثر. ولا تأخذ هذه الإدانات بالحسبان الخطورة الخاصة التي ينطوي عليها ارتكاب هذه المخالفات من طرف جندي («محارب») ينشط في مقابل سكان مدنيين في إطار ما يسمى «مواجهات مسلحة». كما يبين التقرير أن الأغلبية الساحقة من هذه المحاكمات تنتهي بمعاقبة المدانين بعقوبات مخففة على نحو بارز.

وقال معد التقرير، ليئور يفنه: «كانت دولة إسرائيل واحدة من الدول الرائدة في سن تشريع يحظر قتل شعب، لكنها من بين الدول القليلة في العالم الديمقراطية التي لم تسن لغاية اليوم قوانين تدين جرائم الحرب. إن نتائج التقرير تستوجب تشريعا يعرّف جرائم الحرب ويعاقب عليها بهذه الصفة».

ولفت يفنه إلى أن «لجنة تيركل» التي تقضت وقائع قضية «سفينة مافي مرمر» التركية وأداء قوات الجيش الإسرائيلي خلالها، كانت قد أوصت في تقريرها النهائي بالعمل على وضع تشريع إسرائيلي خاص يعرّف مجموعة من جرائم الحرب في القانون الجنائي.

وأضاف أنه «خلال الأشهر القريبة سوف تعكف يش دين، مع شركاء آخرين، على صياغة مشروع قانون، إذا ما تم قبوله سيجعل من دولة إسرائيل عضواً متساوياً في الأسرة الدولية التي تعهدت ببذل كل جهد من أجل استئصال آفة جرائم الحرب وحماية ضحاياها».

مكتبة «المشهد»

عن إسرائيل اليهودية الأكثر عنصرية...

بقلم: أنطوان شلحت

(*) اسم الكتاب: «كيف لم أعد يهودياً؟- وجهة

نظر إسرائيلية»

(*) تأليف: شلومو ساند

(*) ترجمة وتقديم: أنطوان شلحت

(*) الناشر: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية-

«مدار»، ٢٠١٤

يشكل هذا الكتاب جزءاً أخيراً من ثلاثية يعرض من خلالها البروفسور شلومو ساند، أستاذ التاريخ المعاصر في جامعة تل أبيب، إعادة نظر جذرية في عدة مسلمات صهيونية صمّية كاذبة بواسطة إخضاعها إلى محاكمة تاريخية صارمة.

وكان الجزء الأول والثاني من هذه الثلاثية، وهما كتاب «اختراع الشعب اليهودي» وكتاب «اختراع أرض إسرائيل»، قد صدرا أيضاً بترجمة عربية عن المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية- «مدار».

في الجزء الأول كان جهد ساند منصباً على تفكيك مجموعة أراجيف متعلّقة بإعادة كتابة وقائع الماضي اليهودي من طرف «كتاب أكفاء» عكفوا على تجميع شظايا ذاكرة يهودية- مسيانية واستعانوا بخيالهم المجنّج كي يختلقوا، بواسطة هذه الشظايا، شجرة أنساب متسلسلة لـ الشعب اليهودي».

وفي الجزء الثاني انصرف جهده نحو تفكيك أراجيف مرتبطة بتوكيد صلة هذا «الشعب اليهودي» الذي تمّ اختلاقه بفلسطين التي جرى هي أيضاً اختراع اسمها هو «أرض إسرائيل» في سبيل إثبات تلك الصلة، ومن ثمّ استخدامه كأداة توجيه ورافعة للتخيّل الجغرافي بشأن الاستيطان الصهيوني منذ أن بدأ قبل أكثر من مئة عام، وفي سياق ذلك قام الكاتب بتفويض أسطورة كون «أرض إسرائيل، الوطن التاريخي للشعب اليهودي، وثبت أن الحركة الصهيونية هي التي سرقت هذا المصطلح (أرض إسرائيل)، وهو ديني في جوهره وحولته إلى مصطلح جيو- سياسي، وبموجب جعلت تلك «الأرض» وطن اليهود، وذلك منذ نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين.

أما في هذا الجزء الثالث فإن ساند يسلسل العوامل والأسباب التي جعلته يعرّز أن يكف عن كونه يهودياً مشيراً على وجه الخصوص إلى أن التزوير وعدم الاستقامة والتبجح صفات محفورة عميقاً في جميع أشكال تعريف اليهودية في دولة إسرائيل، وإلى أن تعريف الدولة بأنها «يهودية»، عوضاً عن تعريفها بأنها «إسرائيلية»، ليس تعريفاً غير ديمقراطي فحسب، وإنما أيضاً يشكل خطراً على مجرد وجودها الحالي وعلى بقائها في المدى البعيد. في هذا الإطار يركّز الكاتب على أن ثمة علاقة وثيقة بين تعريف اليهود كـ «إثنوس»، أو شعب - عرق أبدي وبين سياسة دولة إسرائيل، سواء حيال مواطنيها الذين لا يعتبرون يهوداً، أو حيال مهاجري العمل الذين قدموا إليها يائسين من شواطئ بعيدة، أو - بالتاكيد - حيال جيرانها (الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة) مسلوبو الحقوق الواقفين تحت وطأة احتلالها المستمر منذ نحو خمسين عاماً.

ولفت إلى أن الصعب التنكر لحقيقة جارحة ومؤلمة فحواها أن سيرورة تنمية هوية يهودية جوهرانية لا دينية، تشجع على التمسك بمواقف استعراقية (متمحورة حول العرق)، عنصرية أو شبه عنصرية، لدى أوساط عديدة واسعة، في إسرائيل وفي خارجها على حد سواء. بالإضافة إلى هذا ثمة علاقة وطيدة بين فهم اليهودية كهوية أبدية ولاتاريخية وبين الدعم الجارف الذي يبديه جزء كبير ممن يعتبرون أنفسهم يهوداً لسياسة الإقصاء البنديوية، التي ينطوي عليها مجرد تعريف دولة إسرائيل لذاتها، ولسلطة الاحتلال المتواصل في مناطقها الكولونيالية (يُصعد المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧).

في مستهل الكتاب يتخطى ساند الديانة اليهودية ويتطرّق إلى الدور البارز الذي أدته الهويات الدينية المختلفة على وجه العموم في تصنيف البشر، وفي تفسير ظواهر طبيعية واجتماعية، وفي وعد المؤمنين بالحياة الأبدية أو بالتناسخ، وفي إخضاعهم إلى حقائقها الحميرية، من ثمّ ينتقل إلى مفهوم الهويات القومية التي برز في القرن التاسع عشر، مشدداً على قوة النزعة القومية في إسرائيل، لا سيما وأنها تنكر مبدأ الجنسية المدنية وتستعيز عنها بجنسية «يهودية» تحدد انتماء قومياً لا انتماء دينياً. ويشير الكاتب إلى أن فلسطينيي الداخل محرومون من هذا الانتماء، لأنهم لم يولدوا من أم يهودية، فضلاً عن أن الحركة الصهيونية استخدمت التوراة كصك ملكية لاحتلال فلسطين وتهودها.

ويرمي ساند في هذا الكتاب أساساً إلى دحض مفهوم اليهودية العلمانية الذي كرّسه الصهيونيون. إلى جانب تنفيذ مفهوم الانتماء الإثني الواحد لليهود. وفي هذا السياق يشدّد على أنه لا وجود قط لـ «ثقافة يهودية علمانية» نظراً إلى غياب أي لغة مشتركة أو نمط حياة مشترك بين اليهود العلمانيين، وانعدام أي أعمال فنية أو أدبية يهودية علمانية، على الرغم من أنه بالإمكان التعرف على ملامح ثقافة علمانية يهودية في فكر كارل ماركس وألبرت أينشتاين وسيفيموند فريد مئلا، غير أن هؤلاء عبروا عن انطلاقة من ثقافتهم الخاصة، ولم يترسوا أي أسس لـ «فكر يهودي علماني». ويرى أنّ التوفيق ما بين العلمانية والانتماء إلى اليهودية أمر مستحيل، وقد ينطبق هذا الأمر على سائر الأديان أيضاً.

بعد ذلك يستعرض ساند أصول الديانة اليهودية والجذور التاريخية لـ «زهاب اليهود» في أوروبا، ثم يتوقف عند الممارسات العنصرية في إسرائيل ضد العرب الفلسطينيين على وجه الخصوص، وعند موجات التهود التي لا تنبع من إيمان ديني راسخ، بل تهدف إلى الوقوف في وجه الفلسطينيين لأن «العرق كـي يكون يهودياً في إسرائيل، عليه قبل أي شيء ألا يكون عربياً». ويتساءل: في ظل هكذا ظروف، كيف يستطيع شخص ليس مؤمناً متديناً، بل إنسانوي ديمقراطي أو ليبرالي يتمتّع بحذ أدنى من النزاهة، أن يستمرّ بالتعريف عن نفسه على أنه يهودي؟

كما أنه يعرض الصور النمطية التي أحاط اليهود أنفسهم بها، وفي مقدمها أن لديهم صفات خاصة متوارثة لا يتمتّع بها أي شعب آخر. ويقارن اليهودي في إسرائيل بنماذج بشرية عنصرية سابقة مثل المستوطن الأوروبي الأبيض في جنوب إفريقيا، مشيراً إلى مفارقة كامنة في أن إسرائيل أصبحت مرجحاً لأغلبية التيارات اليمينية المتطرّفة التي كانت تحمل راية معاداة السامية في السابق.

ويندّد ساند بعنصرية إسرائيل اليهودية مؤكداً أنه واع جيداً لحقيقة كونه يعيش في واحد من أكثر المجتمعات عنصرية القائمة في العالم الغربي، لافتاً إلى أن العنصرية موجودة في كل مكان تقريباً لكنها في إسرائيل غدت بنويوية بروح القوانين التي جرى وسنّها، وتدرّس في جهاز التربية والتعليم، ومنتشرة في وسائل الإعلام، والأمر المرؤّع أكثر من أي شيء أن العنصريين فيها لا يعرفون أنهم كذلك ولا يشعرون أبداً بوجود الاعتذار. ولا يكتفي ساند بالتخصيص بل يتعدّى ذلك إلى محاولة استشراف البديل المشتبه من وجهة نظره.

في هذا الشأن يشير إلى أنه على الرغم من أنه ما عاد بإمكانه أن يتحمّل العيش في مجتمع عنصري ومتقوقّع كهذا، إلا إنه لن يكون أقل صعوبة بالنسبة إليه أن يسكن في مكان آخر، كونه جزءاً من المنتج الثقافي واللغوي ويؤكد: «أنا إسرائيلي، سواء بصيرورتني اليومية أو بثقافتي الأساسية. ولا أعتزّ بذلك بشكل خاص... وحتى أنني في أحيان متقاربة جداً أجعل بإسرائيل، وخاصة في لحظات ذروة أداها العسكري عديم الرحمة تجاه الضعفاء معدومي الحماية الذين لا ينتمون إلى الشعب المختار».

ويشير إلى أن حلمه غير الواقعي الأخذ في التلاشي هو أن يشعر «الفلسطيني- الإسرائيلي» في تل أبيب مثلما يشعر اليهودي - الأميركي في نيويورك على الأقل، وإلى أنه تمنى أن يحظى الأولاد الإسرائيليون الذين ولدوا لمهاجرة إفريقية- مسيحية بالتعامل نفسه الذي يمنح في لندن للأولاد البريطانيين الذين ولدوا لمهاجرة هندوسية من شبه القارة الهندية، وأمل من كل قلبه بإقامة مدارس مشتركة لجميع التلامذة الإسرائيليين، لكنه

يدرك الآن أن حلمه هذا كان طموحاً أكثر مما ينبغي، وأن مطالبه كانت مبالغاً ووقحة، ومجرد طرحها اعتبر وما زال يعتبر بنظر الصهيونيين ومؤيديهم مساساً بالطابع اليهودي لدولة إسرائيل، وبالتالي معاد للسامية. لكن ورغم أن هذا يمكن أن يبدو غريباً، فإنه خلافاً للهوية اليهودية العلمانية المغلفة تحويّ الإسرائيليّة، كونها ظاهرة سياسية - ثقافية وليست «إثنية»، برأيه على قدرة كامنة لهوية مفتوحة وشاملة بالإمكان الانضمام إليها.

وفي قراءته يمكن بموجب القانون أن تكون مواطناً إسرائيلياً من دون أن تكون يهودياً «إثنياً، علمانياً، ويمكن المشاركة في الثقافة الرفيعة وإلى جانب ذلك الحفاظ على ثقافة ثانوية، ويمكن التحدث باللغة المهيمنة وفي موازاة ذلك تنمية لغات ثانوية، وإتباع أنماط حياة متنوعة وصهر أجزاء منها سوية. وواضح أنه من أجل تطبيق هذه القدرة الكامنة السياسية الجمهورانية بكاملها فإنه كان جديراً بالتنازل عن الانغلاق القبلي منذ فترة طويلة، وتعلم احترام الآخر، وتقبله كمتساوٍ وتغيير القوانين الأساس الإسرائيلية من أجل ملاءمتها مع مبادئ الديمقراطية. وقبل كل هذا، وقبل طرح أفكار حول تغيير سياسة الهويات الإسرائيلية، كان يتعيّن منذ وقت طويل التحرز من الاحتلال الطويل (منذ العام ١٩٦٧) الذي يؤدي بإسرائيل إلى التهلكة.

وهو يعرّز بأن حلمه حول إنهاء هذا الاحتلال وإقامة كونفدرالية بين جمهورية إسرائيلية وجمهورية فلسطينية، كان على ما يبدو وهماً لم يأخذ بالحسبان بصورة كافية ميزان القوى بين الجانبين.

عند هذا الحد، لا بدّ من أن لفت إلى عدد من المسائل المهمة في هذا الكتاب:

أولاً، يشير ساند إلى أنه على خلاف التفكير السائد، لا يعرّز استمرار التشريع الديني المضاد لليبرالية في إسرائيل إلى القوة الانتخابية التي يتمتع بها المتدينون اليهود، بل أساساً وقبل أي شيء إلى الشكوك التي تحوم حول الهوية الوطنية العلمانية وإلى إرادة الحفاظ على نزعة الاستعراق اليهودية. فإسرائيل لم تظهر يوماً على أنها تيوقراطية حاخامية، وما زالت منذ إقامتها عبارة عن إثنوقراطية صهيونية. ولطالما واجهت هذه الإثنوقراطية مسألة في غاية الأهمية: فهي تعرف نفسها على أنها «دولة يهودية»، أو حتى «دولة الشعب اليهودي» من أنحاء العالم كافة، غير أنها عاجزة عن تحديد من هو يهودي، وإن المحاولات التي أجريت في خمسينيات القرن الفائت لتحديد العرق اليهودي من خلال البصمة، أو الاختبارات حديثة العهد الرامية إلى تمييز حمض نووي يهودي، باعث كلها بالفشل. وبعثاً حاول بعض العلماء الصهيونيين في إسرائيل وخارجها الإعلان عن «نقاة وراثية» حافظ عليها اليهود على مرّ الأجيال، إلا أنّهم لم ينجحوا حتى الآن في تمييز اليهودي استناداً إلى نموذج من الحمض النووي.

ثانياً، يدوّع الكاتب بأنه على الرغم من أن الزعيم النازي أدولف هتلر قد مني بهزيمة عسكرية وسياسية في إبان الحرب العالمية الثانية، فإن جوهر أيديولوجيته الساذجة والفاسدة حول اليهود كـ «إثنوس»، عاد، في غضون أعوام غير كثيرة، ليظفو مرة أخرى فوق السطح. وفي هذه المقولة ما يحيل إلى مقاربة يتم تداولها بين أوساط عدة نخب إسرائيلية في الأونة الأخيرة ومؤداها أن هتلر انتصر في ما كان يرمي إليه، بداية من جراء تكريس جوهر أيديولوجيته هذه، ومن ثمّ مجرّد أن أصبح وجود المحرقة النازية طابعاً على كل شيء في كينونة إسرائيل الراهنة إلى درجة الشعور بأن الصدمة النفسية التي أحدثتها المحرقة أشبه بمرض عضال يستحيل معالجته أو الإبراء منه. ثالثاً، برأى الكاتب بات من شبه المؤكد أن الشرق الأوسط الآن هو المكان الأخطر بالنسبة لأولئك الذين يرون أنفسهم بأنهم يهود، وأحد أسباب هذا الخطر الدائم من ضمن أسباب أخرى يعود إلى حقيقة أن الصهيونية تنكر وجود شعب إسرائيلي، وتعزله عن محيطه، وترى فيه طليعياً فقط لغاية الاستيطان الذي يجب أن يستمر إلى الأبد، وتتطلع دائماً إلى توسيع حيزاته الإقليمية، وتفضل تغليفه بأيديولوجيا استعراقية منعزلة ومتقوقعة وانطوائية. وهو يذهب أبعد من ذلك ويصف إسرائيل بأنها «مملكة صليبية» جديدة و«كيلة العالم الغربي في قلب المشرق، مؤكداً أن مستقبلها يكمنه الشك.



ولا شك في أن الكاتب بهذه المقاربة يتعامل مع إحدى المشكلات الأساس التي تلازم إسرائيل منذ إقامتها، وهي موقعها داخل المشرق العربي، ومعروف أنه تتعرّز بين عدد من النخب الإسرائيلية المقاربة التي ترى أن الثقافة السائدة في إسرائيل رنت بصورها منذ البداية نحو الغرب، بيد أن هذا الغرب، كدأبه دائماً، يكيل وجود إسرائيل، كما هو أيضاً بالنسبة إلى وجود دول أخرى، بميزاني الربح الاقتصادي والجودى الإستراتيجية. فالمتوطنون الغربيون في الجزائر وزيمبابوي وجنوب إفريقيا راكمو سنوات أقدمية أطول بكثير من السنوات التي راكها الاستيطان الصهيوني في فلسطين، بل إن سيطرة البيض في جنوب إفريقيا تطورت لتتحول إلى قوة ملغنة، لكن حين تغيّر سلم الأولويات في العالم، تبين أن الجدار الغربي الداعم ما هو إلا وهم زائل لا أكثر.

وفقاً لهذه المقاربة فإن إسرائيل من الناحية العملية هي نتاج استعطف يهودي تقليدي، وحين قام آباء ومؤسسو الصهيونية في أوروبا بحشد التأييد لفكرة إقامة دولة يهودية، تدروعا بحجة أن الكيان المزمع إقامته سينشر في الشرق الأوسط المتخلف ثقافة أوروبية متطورة، وهذا التوجه رسخ في الوعي الإسرائيلي، إذ ما زالت أوروبا حتى يومنا هذا هي «القبلة» الروحية بالنسبة إلى جزء كبير من المثقفين الإسرائيليين، وخصوصاً بالنسبة إلى عدد من الأدباء والكتاب الذي يعتبرون من صنّاع الرأي العام.

وفي نظر بعض هذه النخب، فإن ذلك يعثّل أحد النزاعات الداخلية الأكثر عمقا في نطاق «الفكرة الصهيونية». فلقد انبثقت الأيديولوجيا الصهيونية على أرضية اللاسامية في أوروبا ذاتها، ومع ذلك تطوّع آباء الصهيونية ليكونوا وكلاء في الشرق الأوسط لتلك الثقافة التي نخت ورعت رهاب اليهود، من هنا فإن الذين يتبنون هذا التوجه ينظرون إلى حقب اللاسامية وطرد اليهود من إسبانيا وفظائع ألمانيا النازية، كما لو أنها حدثت في كوكب آخر، وفي عصر خيالي، ونتيجة لعملية غسل دماغ ذاتية مستمرة. وتنتصب أوروبا الآن في وعي إسرائيليين كثيرين كمنارة ثقافية وكمصدر الإهام لمجتمع متنوّز، في حين تجاهل آباء الصهيونية فظائع الاحتلال الأوروبي في العالم العربي من الخليج إلى المحيط.

أخيراً، يعترف ساند أنه، ونتيجة لكل ما تقدّم، يفرق في أحيان متقاربة في سوداوية تبكي على الحاضر ويتملكها الهلع من المستقبل. ويشعر أن أوراق الحكمة الأخيرة أخذت في التساقط بسبب أداء المؤسسة السياسية الإسرائيلية، فيما لا تزال البلاد والمنطقة معرضتين لنزوات سحرية قبيلة مسرّنين متقوقعين على أنفسهم، معه حق.

هذا الملحق ممول من قبل الاتحاد الأوروبي



«مضمون هذا الملحق هو مسؤولية مركز مدار، ولا يمكن في أي حال من الأحوال أن يعكس آراء الاتحاد الأوروبي»

تابعونا على الفيسبوك



http://tiny.cc/ywgg4

وقناتنا على اليوتيوب



http://tiny.cc/nkdp

رام الله - الماصيون - عمارة ابن خلدون - ص. ب. 1959

هاتف: 00970 - 2 - 2966201

فاكس: 00970 - 2 - 2966205

البريد الإلكتروني لـ «مدار»:

madar@madarcenter.org

موقع «مدار» الإلكتروني:

http://www.madarcenter.org

مدار المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية

MADAR The Palestinian Forum for Israeli Studies



«مدار»: مركز متخصص بمتابعة الشأن الإسرائيلي، تأسس عام ٢٠٠٠. يحاول المركز من خلال إصداراته

المختلفة أن يقدم بعيون عربية قراءة موضوعية وشاملة لمختلف تفاصيل وجوانب المشهد الإسرائيلي